الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

الرئيس : السيد سومافيا (شيلي)

المحتويات

البند ١٣ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.54
15 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57389 ٠٠٣٥ض(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/45/3 ، A/45/179 ، A/45/210 ، A/45/348 ، A/45/404 ، A/45/444 ، A/45/445 ، A/45/446 ، A/45/447 ، A/45/448 ، A/45/508 ، A/45/542 ، A/45/564 ، A/45/578 ، A/45/607 ، A/45/630 ، A/45/649 و Corr.1 و Add.1 ، A/45/651 ، A/45/664 ، A/45/697 ، A/45/698 ، A/45/174 ، A/45/203 ، A/45/207 ، A/45/216 ، A/45/227 ، A/45/272 ، A/45/280 ، A/45/303 ، A/45/329 ، A/45/338 ، A/45/381 ، A/45/410 ، A/45/667 ، A/45/689 ، A/45/690 ، A/45/691 ، A/45/692 ، A/45/693 ؛ A/C.3/45/1)

١ - السيد اوليينيك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : أعرب عن رضا وفده التام ازاء النتائج المحرزة في الدورتين الاخيرتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان . فبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعتمد المجلس القرار ١٩٩٠/٥٠ المتعلق بالتعاون الدولي في تخفيف الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشرنوبيل للطاقة النووية . وقال إن هناك مشروع قرار يتعلق بالمسألة قدم في الدورة الراهنة للجمعية العامة ، وأعرب عن امتنان وفده العميق لكافة البلدان التي أيدت هذه المبادرة الهامة . وقال ان النظر في هذه المسألة في الدورة الحالية سيركز الانتباه على مشكلة حماية حقوق الانسان في ظل الظروف التي تتدهور فيها البيئة وبسبب التطور العلمي والتكنولوجي . وأشار الى ضرورة تعزيز حقوق الانسان الايكولوجية من الناحية القانونية . وقد اتخذت لجنة حقوق الانسان الخطوة الاولى الهامة في هذا الاتجاه باعتمادها القرار ١٩٩٠/٤١ المتعلق بحقوق الانسان والبيئة .

٢ - واستطرد قائلا إن وفده يؤكد ضرورة الحفاظ على توافق الآراء فيما يتعلق بالفصل العنصري وتشجيع المزيد من الاتجاهات الايجابية في جنوب افريقيا بقصد اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية . وذكر ان احترام حقوق الانسان يرتبط دون شك مع عملية التحول الديمقراطي ، كما يتضح من الانتخابات الحرة الاولى في ناميبيا ومما يحدث من تغييرات في الوقت الراهن في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية . وفي الوقت ذاته فإن المتطلبات الاساسية للتحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية غير موجودة في بعض المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة أو كنتيجة لهذه الصراعات . وقال إن حكومته تدين بشدة الاعمال غير المشروعة التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك توطين المهاجرين اليهود في الاراضي الفلسطينية . ولا يمكن تحقيق السلم واحترام حقوق الانسان لجميع الشعوب في منطقة الشرق الاوسط

(السيد اوليينيك ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إلا عن طريق انهاء احتلال تلك الاراضي وتحقيق تسوية عادلة لمسألة فلسطين من خلال عقد مؤتمر دولي يشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

٣ - واستمر قائلا ان من بين العوامل الاخرى التي تعوق مراعاة حقوق الانسان الفجوة القائمة بين التشريعات الوطنية والمعايير المقبولة دوليا ، والدراية القانونية غير الكافية لدى القائمين على انفاذ القوانين والمواطنين . ومن ثم فإن وفده يؤيد الجهود التي يبذلها مركز حقوق الانسان في تنظيم برامج وحلقات دراسية اعلامية . وفي هذا الصدد ، قال انه يشارك عددا من الوفود في القلق الذي أعربت عنه ازاء عدم قيام الامانة العامة بتقديم تقرير عن الاجراءات التي تم اتخاذها كحلول مؤقتة لمشكلة الموارد التي تواجه المركز ، كما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٠ .

٤ - وواصل كلمته قائلا ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد في دورته العادية الاولى لعام ١٩٩٠ القرار ٣٩/١٩٩٠ بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات وطنية أو اثنية أو دينية أو لغوية ، الذي أذن لفريق عامل مفتوح العضوية تابع للجنة حقوق الانسان مواصلة العمل بصدد مشروع الاعلان بشأن حقوق هؤلاء الاشخاص . وذكر ان وفده يؤيد تأييدا كاملا هذا العمل ويشارك فيه بنشاط . وقال ان التقدم المحرز في كفالة الحماية القانونية للاقليات ، وهي مجال رئيسي في حماية حقوق الانسان ، يتسم بالبطء . ويمكن للجمعية العامة ان تعرب عن آرائها في العمل المنجز فيما يتعلق بمشروع الاعلان وتأكيد الالتزام السياسي والقانوني للدول ازاء هذه المهمة . وقال ان وفده قدم مشروع قرار بشأن عدم التمييز وحماية الاقليات (A/C.3/45/L.83) ويرى ان الجمعية العامة ينبغي ان تعرب عن رأيها في هذا الصدد بغية التعجيل بالاعمال المتعلقة بمشروع الاعلان .

٥ - وأشار الى ان الاطار القانوني لحماية الاقليات قد تحدد على الصعيد الاقليمي ، كما يتضح من الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وغيره . وينبغي للامم المتحدة ان تستعين بهذا الاطار في تحديد مجال الوثائق الدولية التي تتناول هذه المسألة . ويجدر الاهتمام بشكل خاص بهذا الموضوع في هذا الوقت الذي تتخلى فيه الدول عن الاهواء الايديولوجية وتأمل في ازالة الحواجز الصناعية التي تعوق التقدم نحو السلم والحرية والديمقراطية للجميع . واختتم حديثه قائلا ان التوصيات التي طرحتها الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالاقليات من شأنها أن تقدم المزيد من المساعدة للدول في حل المشاكل التي تنشأ في هذا المجال . والهدف

(السيد اوليينيك ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الرئيسي لعملية التحول الديمقراطي في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هو تحرير الفرد روحيا وسياسيا واقتصاديا . فالمهمة الرئيسية تتمثل في أن يكون الانسان هو مركز التنمية الاجتماعية .

٦ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إنه على الرغم من مرور ٤٠ عاما على اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ما زالت ترتكب انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . وينبغي إيلاء حرية الفكر والضمير والدين والتعبير أولوية أعلى من مفاهيم حقوق الانسان الأحدث عهدا . وما لم تكفل هذه الحريات الاساسية فمن الصعب حماية حقوق الانسان وتعزيز تنمية المجتمع ككل . وعلى الرغم من أنه ينبغي ايلاء الرعاية الواجبة لتعزيز حقوق الانسان بالطرق التي تراعي الظروف التاريخية والاجتماعية ، فإن تعزيز التنمية الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي لا ينبغي أن يستخدم كذريعة للإخفاق في ضمان حقوق الانسان .

٧ - وواصل حديثه قائلا إن هناك اعتقادا متزايد الانتشار في اليابان بأنه ينبغي ايجاد صلة واضحة بين المساهمة الانمائية الرسمية وحالة حقوق الانسان في البلدان المستفيدة . وقال إن بلده تؤيد عملية التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم وستولي الاعتبار الواجب في سياساتها المتعلقة بالمعونة لما تحرزه البلدان المستفيدة من تقدم في هذا الشأن .

٨ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، ترد تقارير عن استمرار انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد . وقال إن وفده يناشد مرة أخرى السلطات الافغانية وحركات المعارضة على السواء كفالة احترام حقوق الانسان ، ويأمل في أن يؤدي تحقيق السلم في افغانستان ، على وجه السرعة ، الى حماية أفضل لهذه الحقوق . وقال إن اليابان يأمل بشدة في أن تستجيب حكومة ايران الى النتائج التي خلص اليها الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في هذا البلد باتخاذها المزيد من الخطوات لكفالة احترام الحقوق الاساسية جميعا لشعب ايران .

٩ - وواصل كلمته قائلا إن تقارير ترد عن وقوع انتهاكات لحقوق الانسان في العراق وهناك حاجة ملحة للحصول على معلومات دقيقة عن هذه الحالة . ولذلك مما يدعو للأسف أن لجنة حقوق الانسان غير قادرة على مناقشة هذا الامر . فالتدابير التي اتخذها العراق ليحول دون مغادرة المواطنين الاجانب لا تطاق . وينبغي للحكومة العراقية أن تسمح لهؤلاء الناس بمغادرة البلد فورا . وأعرب عن أسف اليابان لأن حكومة ميانمار لم

(السيد سيزاكي ، اليابان)

تعلن بعد عن خططها فيما يتعلق بنقل السلطة وفقا لنتائج انتخابات أيار/مايو ، ولانه لم يجر حوار بين الحكومة والمعارضة . وقال إن بلده تناشد على وجه الاستعجال حكومة ميانمار اتخاذ خطوات بناءة لنقل السلطة الى حكومة مدنية . وقال إن اليابان تقدر الجهود المخلصة التي تبذلها حكومة شيلي لتحسين حالة حقوق الانسان في البلد وتأمل في أن تستمر شيلي في بذل الجهود لكفالة احترام حقوق الانسان . وأعرب عن ترحيب وفده باستئناف الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني من أجل تحقيق تسوية سياسية للنزاع المسلح في هذا البلد . وقال إن الاطراف المعنية كافة ينبغي أن تواصل بذل الجهود نظرا لان هذا النزاع يهدد حقوق الانسان والحريات الاساسية في جميع أنحاء أمريكا الوسطى .

١٠ - السيد فاجبايي (الهند) : قال إنه خلال العام الماضي ، أدت عملية التحول الديمقراطي في أنحاء عديدة من العالم الى تحطيم العوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والكفاح من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان الاساسية هو كفاح شاق ومتواصل . وفي هذا الصدد ، يجب أن يكون كل بلد قادرا على تعزيز احترام حقوق الانسان تلك وفقا للتقاليد المعمول بها في هذا البلد . ولا ينبغي أن تستخدم حقوق الانسان لتقسيم الشعوب والامم . وعلى الامم المتحدة أن تكفل عدم تناول مسألة حقوق الانسان على أساس انتقائي بغية تحقيق أهداف سياسية محدودة . وأعرب عن قلق وفده البالغ ازاء انتهاكات حقوق الانسان التي تقع في جميع أنحاء العالم ، وشدد على ضرورة التركيز على تحسين فاعلية الاليات الحالية عن طريق كفالة قبول عالمي للصكوك الدولية المعنية والالتزام بتنفيذها بدقة .

١١ - واستمر قائلا إن التزام الهند بتعزيز حقوق الانسان متأصل في قيّمها الاجتماعية الثقافية . وقال إن تعزيز المؤسسات الوطنية هو أكثر الطرق فعالية لحماية حقوق الانسان . وقال إن حكومته تلتزم بكفالة حق كل شخص في المشاركة السياسية وإقامة نظام اقتصادي واجتماعي يتميز بالعدل والمساواة . ولما كانت هاتان الفئتان من حقوق الانسان كلا لا يتجزأ ، فإن وفده يولي أهمية كبيرة لاعلان الحق في التنمية ، وهو حق أساسي من حقوق الانسان . فالتحول الديمقراطي يجب أن يكون مقرونا بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . ووفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فإن دستور الهند يتضمن حقوقا أساسية من شأنها حماية كرامة الفرد ، وتهيئة الظروف التي تمكن من تنمية الانسان الى اقصى قدر ممكن . وتحمي هذه القيم ديمقراطية برلمانية ، وقضاء مستقل ، وصحافة حرة .

(السيد فاجبايي ، الهند)

١٢ - واستمر قائلا إنه خلال العام الماضي حدثت تطورات مشجعة للغاية في الجنوب الافريقي ، منها تحقيق استقلال ناميبيا وبشائر التقدم في المفاوضات الجارية بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . بيد أن وفده يشعر بالقلق ازاء استمرار العنف في مدن السود وتورط قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا في هذا العنف . وبينما العنصرية آخذة في الانحسار في جنوب افريقيا ، نرى فيجي تفرض دستورا يضفي الطابع المؤسسي على التمييز العنصري . وعلى المجتمع الدولي أن يدرس الطرق التي من شأنها عكس هذا الاتجاه .

١٣ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن تحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط بدون تسوية شاملة وعادلة تستند الى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتؤكد التطورات الاخيرة الحاجة الملحة لمعالجة هذه المسألة . وقال إن الهند تؤكد مرة أخرى تضامنها مع شعب قبرص وتؤيد تماما سيادة هذا البلد ووحدته الإقليمية . ولا يزال النظام في ميانمار يرفض قبول الحكم الذي أصدره شعب هذا البلد . وأعرب عن أمله في أن تمتثل السلطات في ميانمار الى رغبات شعبها وتقيم نظاما ديمقراطيا .

١٤ - وأشار الى مسألة حقوق الإنسان والنزوح الجماعي ، فقال إن وفده يؤكد أهمية الحفاظ على الاتصال بين الامم المتحدة والدول الاعضاء المعنية . وقال إنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاسباب الاقتصادية للنزوح الجماعي . وأعرب عن ارتياح وفده للانتهاء من مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والامل في اعتمادها في الدورة الحالية للجمعية العامة .

١٥ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمكافحة المخدرات ، فإن وفده يؤكد على ضرورة تعزيز النظام المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، بما في ذلك ولاية الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات المشروعة من المخدرات بحيث يمكن اتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم لتلبية تلك الاحتياجات عن طريق الاستفادة من الكميات المخزونة من المخدرات المشروعة في البلدان التقليدية الموردة لها مثل الهند . كما أعرب عن ترحيب حكومته بأي أنشطة أخرى للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات بما في ذلك اتخاذ تدابير لمساعدة دول العبور في هذا الصدد .

١٦ - واختتم كلمته قائلا إن الإعداد لمؤتمر عالمي لحقوق الإنسان في غاية الاهمية وينبغي أن يكفل مساهمة الدول الاعضاء على أوسع نطاق ممكن . وفي هذا الصدد ، شدد على ضرورة تأكيد أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وعلى الصلة بين التنمية والتمتع الكامل بتلك الحقوق .

١٧ - السيد الجابر (قطر) : ذكر أنه عندما تستخدم القوة للاعتداء على بلد وتسلبه سيادته فإن الضحية تكون حقوق الإنسان . وجميع الاعمال التي تقدم عليها القوة المحتلة غير الشرعية داخل ذلك البلد تنتهك حرمة القانون والعرف في ذلك البلد ومنذ أن وطئت قدم المحتل أرض الكويت زُج بالكثير من مواطنيها في السجون واتخذوا رهائن ، وألغيت الهوية الكويتية وسلبت الحقوق الاساسية للكويت كدولة . فالقوة المحتلة للكويت تنفذ بالفعل سياسة القوة المستمرة في السابق وتنتهك القانون الدولي على شكل لم يقع مثيل له منذ الحرب العالمية الثانية .

١٨ - واستمر قائلا إن مبدأ الممارسة الحرة لحقوق الإنسان قد انتهك أيضا عاما بعد عام في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث القتل ومصادرة الاموال والاحتجاز الجماعي كلها أعمال تعد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ومخالفة لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأحكام مجلس الامن .

١٩ - وواصل كلمته قائلا إنه منذ قيام نظام الفصل العنصري البغيض ، قامت العديد من محافل الامم المتحدة بما فيها اللجنة الثالثة باعتماد القرارات المنادية بإلغاء الفصل العنصري مستهدفة مساعدة الاغلبية من السكان في الجنوب الإفريقي للوقوف ضدها . وعلى الرغم من ذلك فإن سياسة الفصل العنصري مستمرة ، منتهكة بذلك الحقوق المدنية والسياسية .

٢٠ - واختتم كلمته قائلا إن حقوق الإنسان هي أيضا ضحية للكوارث التي من صنع الإنسان وللكوارث الطبيعية . ففي افريقيا تسبب النزاع المدني ، والمجاعة ، والجفاف في فرار مئات الالاف من اللاجئين من أوطانهم بعد أن رأوا حقوق الإنسان الخاصة بهم تقوض . والحالة نفسها توجد في السلفادور ، وغواتيمالا ، وميانمار . وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه من المحتم علي المجتمع الدولي حماية حقوق الإنسان لكافة الشعوب ، ولاسيما المجموعات الضعيفة التي حرمت من فرصة التمتع بحقوقها .

٢١ - السيد فوخيتا (البرازيل) : رحب بروح التصميم الجديدة لدى معظم الوفود بغية إعادة موضوع حقوق الإنسان الى مكانته الحقة من الحوار الدولي . وقد أكدت الاحداث الاخيرة العلاقة بين الالتزام الدولي بحقوق الإنسان وتعزيز جو الثقة فيما بين الدول . وأشار الى الوعي المتزايد بضرورة التغلب على الحواجز التي تعوق التحقيق الكامل لتطلعات الإنسان الى الحرية والكرامة ، وحث الدول كافة على الكفاح من أجل اقامة عالم يتمتع بتدفق حر للأفكار والسكان والسلع . وصعوبة مهمة الامم المتحدة في هذا

(السيد فوخيتا ، البرازيل)

الصدد ، ليست مبررا لإنكار عالمية حقوق الإنسان الاساسية والحريات الرئيسية ، أو لايجاد أعذار خاصة للبلدان وفقا للمستوى الانمائي فيها . وفي الوقت ذاته ، لاحظ أنه في بلدان معينة ، بما فيها بعض البلدان الصناعية ، ظهر من جديد الخوف من الاجانب والتمييز القائم على العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الاصل القومي . وقال إن وفده يود أن يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية مترابطة لا تقبل الانفصام . وقال إن الحقوق الفردية والجماعية تستحق القدر نفسه من الاحترام ، وأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تستحق أن تُمنح الاولوية الممنوحة للحقوق السياسية والمدنية . وفي بعض الدوائر ، يوجد حرص شديد على صون حقوق الفرد السياسية بينما ينعدم الاهتمام بتهيئة الاحوال الاقتصادية اللازمة للدول والمناطق لإعمال حقها في التنمية . ومضى يقول إن تدفق السلع الحرة تعرقله الحمائية والديون ، بينما يعرقل تدفق الافكار الحرة الحرمان من امكانية الوصول الى المعرفة العلمية والتكنولوجية .

٣٢ - وقال إن وفده أحاط علما بتقرير الامين العام عن مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان (A/45/564) ويؤكد الحاجة الى القيام بأعمال تحضيرية كاملة ، ووفده على استعداد تام للمساهمة فيها بشكل بناء ونشط ، بغية كفالة نجاح هذا المؤتمر . وينبغي أن تتضمن الاعمال التحضيرية الدراسة المتأنية لولاية المؤتمر ونطاقه ، ومستوى المساهمة فيه ، والموارد المتاحة والنتائج المتوقعة . وبينما لا يعارض وفده مناقشة مبادرات جديدة في هذا الصدد فإنه يرى أن المؤتمر يشكل مناسبة لتشجيع وتعزيز الالتزام العالمي بالمعايير والاليات الراهنة .

٣٣ - واستطرد يقول إن وفده قرأ باهتمام تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (A/C.3/45/1) ، ويرى أن مشروع الاتفاقية يشكل اضافة هامة لمجموعة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان . وقال إن حكومته ستدرس المشروع بعناية بقصد اتخاذ إجراء بشأنه في الوقت المناسب .

٣٤ - ومضى يقول فيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنسيق الانشطة المتصلة بالانذار المبكر بتدفقات اللاجئين المحتملة ، أن وفده يرى أن تحقيق المزيد من التنسيق الفعال ، داخل منظومة الامم المتحدة ، لانشطة الوكالات والمؤسسات ذات الصلة يمكن أن يحسن قدرة الانذار المبكر لدى مكتب البحوث وجمع المعلومات ، ولكنه يلاحظ غموضا معينا في ولاية مكتب البحوث

(السيد فوخيتا ، البرازيل)

وجمع المعلومات ، التي تبدو وكأنها تتعلق بالتنبؤ بتهديدات السلم فضلا عن حالات الطوارئ الإنسانية . فقرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٤ أعطى مكتب البحوث وجمع المعلومات دورا محددا في المجال الإنساني ، بينما يشير تقرير وحدة التفتيش المشتركة الى رصد الانذار المبكر لتدفقات اللاجئين بوصفه أحد وظائف مكتب البحوث وجمع المعلومات . ولذلك ينبغي التمييز بوضوح بين أنشطة مكتب البحوث في إطار البرنامج ١ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، التي تتعلق بصون السلم والامن ، وأنشطته الواردة في إطار البرنامج ٣٦ ، التي تتعلق باللاجئين . وأوضح أنه يجدر تلافي أية اشارة يمكن أن تفسر على أنها توسيع لنطاق أنشطة مكتب البحوث لتشمل مجالات جديدة غير واردة في ولاية محددة أعتمدتها الجمعية العامة .

٣٥ - وأعرب عن امتنان وفده للتقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان وايران والسلفادور وعلى الرغم من إحراز تقدم سار في هذه البلدان ، لا تزال الحالة تستدعي اهتمام المجتمع الدولي . والبرازيل تناشد الجهات المسؤولة في البلدان المعنية التعاون بشكل تام مع المقررين والممثلين الخاصين ، وتكرر تأكيد موقفها من أن أنشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يجب أن توجه أساسا بالاعتبارات الاخلاقية والإنسانية ، وإن المنظمة ليس لها أن تصدر أحكاما .

٣٦ - السيد اردونيز (الفلبين) : قال إنه لما كان تعزيز وحماية حقوق الانسان من بين المبادئ الاساسية للامم المتحدة ، فإن النظر في قضايا حقوق الانسان لا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء . ولهذا يؤيد وفده مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الانسان في الكويت المحتلة ، الذي يدين السلطات العراقية وقوات الاحتلال لانتهاك حقوق الانسان لشعب الكويت ومواطني الدول الاخرى .

٣٧ - ولما كان وضع معايير دولية لتعزيز وحماية حقوق الانسان من بين دعائم الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة ، قال إن وفده رحب ببدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل في وقت مبكر ، ولاحظ أن الفرصة اتيحت للدول الاعضاء في هذه الدورة لاعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم . ووصف اعتماد مشروع القرار كخطوة الى الامام في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لمكافحة التمييز وتعزيز كرامة الانسان . وقال إنه يأمل أن ترحب الدول الاعضاء بهذه الاتفاقية بنفس الحماس الذي أبدته للترحيب باتفاقية حقوق الطفل ، وخاصة لان طيف العمال المهاجرين المتضررين من الصراع الداخلي والحروب يقتضي بذل اهتمام على سبيل

(السيد اردونيز ، الفلبين)

الإلحاح . وأضاف أن وفده يرحب بوجه خاص بالحكم الذي يعترف بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالمشاركة في اجتماعات وانشطة نقابات العمال ، لان هذا ينسجم مع الجهود التي تبذلها الفلبين في الوقت الحاضر .

٣٨ - واستطرد قائلا إن وفده اشترك في تقديم مشروع القرار المتعلق بإعلان سنة دولية للسكان الأصليين في العالم في عام ١٩٩٣ ويرى أن الاحتفال بتلك السنة يتيح تعزيز التعاون الدولي وحسم المشاكل التي تواجه المجتمعات الاصلية . وقال إن وفده لاحظ مع الارتياح أن المؤتمر العالمي المقترح المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد في نفس السنة سيوجه العناية كذلك الى حالة المجتمعات الاصلية . ومن شأن عقد مؤتمر عالمي معني بحقوق الانسان أن يسهم إسهاما كبيرا في اجراءات تعزيز وحماية حقوق الانسان ؛ واستدرك قائلا إن نجاح المؤتمر مرهون بإجراء تحضيرات شاملة . ولهذا أيد القرار الذي يقضي بإنشاء لجنة تحضيرية لتقديم مقترحات الى الجمعية العامة تتناول مختلف جوانب المؤتمر .

٣٩ - وتابع كلامه قائلا إن الفلبين ترى أنه بوسع الترتيبات الاقليمية أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز وحماية حقوق الانسان ولاحظ انه جرى وضع ترتيبات مشتركة بين الحكومات لهذا الغرض في بعض المناطق . وأعرب عن ارتياح وفده للاعتراف المتزايد بوجود صلة بين التنمية وحقوق الانسان ورحب بتعيين مكتبة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مركزا لإيداع مواد الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان .

٣٠ - وفيما يتعلق بالآلية التي أنشأتها لجنة حقوق الانسان لرصد الامتثال لالتزامات صكوك حقوق الانسان ، أشار الى الدور الرئيسي الذي يؤديه تعيين مقررين خاصين ، وممثلين خاصين ، وخبراء مستقلين معنيين بالاوضاع السائدة في أقطار معينة . ويتعين حفز منظومة الامم المتحدة ، والحكومات المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة على تقديم التأييد اللازم لكي تكون التقارير موضوعية ونزيهة وغير انتقائية . وفي هذا المجال ، ذكر أن حكومة الفلبين دعت الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لزيارة الفلبين في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وأتاحت له الاتصال بحرية تامة مع جميع الاشخاص وزيارة جميع الاماكن ، وفقا لسياسة حكومة الفلبين القائمة على الانفتاح والشفافية في جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان .

٣١ - السيد ورادي (فيجي) : قال إن فعالية صكوك حقوق الانسان المختلفة تعتمد على استعداد الكافة على تنفيذها واحترامها . ولما كانت حقوق الانسان هي المبدأ الاساسي للامم المتحدة ، يتعين على المنظمة أن تجري تقييما لباقي المجالات المحفوفة بالمخاطر . لقد قامت التقارير عن حالة حقوق الانسان بتركيز الاضواء على بعض المصاعب التي تعترض أداء تلك المهمة ، وأثنى على الجهات التي تعد هذه التقارير والجهود التي تبذلها للابتعاد عن الاعتبارات السياسية ، وتفادي التمييز ، والتحيز ، والارتقاء الى أعلى المستويات ، والموضوعية ، والنزاهة .

٣٢ - وقال إن السكان كانوا في الماضي في بعض انحاء العالم يعيشون في عزلة تامة ، ولكن تحسين مرافق التعليم والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة زاد الترابط بين سكان العالم . لقد أصبح الترابط العالمي أكثر من عبارة شائعة وتسرب الى مجالات مثل حقوق الانسان ، التي كانت تعتبر في وقت ما مجالا من مجالات سيادة الدول . ويبرز الاتجاه نحو الترابط في الجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية الصغيرة ، مثل فيجي لتخفيف أعباء عملية التحديث التي تثقل كاهل شعوبها . وفي المساعي المبذولة لتعزيز حالة الانسان ، ينبغي التوفيق بين وسائل التنمية وبين الترابط الاجتماعي لكي تقوم عملية التنمية على احترام حقوق الانسان الاساسية . إن التنمية في حد ذاتها لا تسهم دائما في تعزيز احترام حقوق الانسان . كما أن فيجي ، على الرغم من العزلة الجغرافية التي تعيش فيها ، هي جزء من القرية العالمية المترامية الاطراف وتحاول إدماج عناصر ثقافاتها الاصلية في ثقافات العالم الحديث .

٣٣ - السيد ابريان (نيوزيلندا) : قال إن تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية كان دائما من سمات كيان السلم وان حدوث تغييرات أساسية على المسرح السياسي الدولي يقتضي أن تحتل حقوق الانسان مكانها اللائق كموضوع الاهتمام الاساسي في الحوار الدولي . وبفضل المناخ الحالي الذي يتسم بازدياد بالتعاون الدولي والاعتراف على نطاق واسع بوجود مسؤولية جماعية عن رفاه كل رجل وامرأة وطفل يمكن لمعايير وآليات حقوق الانسان العالمية أن تثبت وجودها في نهاية الامر . وسيكون المؤتمر العالمي المقترح المعني بحقوق الانسان ، إذا جرى الاعداد له كما يجب ، نقطة تحول ويتيح استعراض التقدم المحرز وتحديد أساليب تعزيز أعمال الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان خلال الـ ٢٥ سنة المقبلة .

٣٤ - وترى نيوزيلندا أن الاعمال في ميدان حقوق الانسان ينبغي أن تستند الى ثلاث فرضيات اساسية : اولا ، يقضي الطابع العالمي لحقوق الانسان انه لا ينبغي التستر وراء

(السيد ابريان ، نيوزيلندا)

ادعاءات السيادة الوطنية وعدم التدخل . وأضاف أن كيفية معاملة الفرد من جانب الحكومة هو موضوع مشروع للاهتمامات والاجراءات الدولية . وثانيا ، ينبغي الاعتراف باهمية اتباع نهج بناء غير انتقائي تجاه الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان ، والتركيز دائما على تنفيذ معايير حقوق الانسان . وثالثا ، ينبغي للدول أن تراقب سلوكها في الداخل قبل أن تنتقد سلوك الآخرين في الخارج ، كما أوضح ممثل فيجي لتوه .

٣٥ - وأضاف أن نيوزيلندا تعلق اهمية كبيرة على التمسك بصكوك حقوق الانسان اذ انها صدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب ، وعلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ووقعت على اتفاقية حقوق الطفل . وأضاف أن نيوزيلندا تعلق اهمية خاصة على وضع مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الاصليين . لقد بادرت حكومة نيوزيلندا الى إجراء مشاورات مع شعب الماوري فيما يتعلق بالإعلان لانها ترى انه ينبغي مراعاة آراء السكان الاصليين ذاتهم لدى وضع صيغة الاعلان . واضاف أن إعلان سنة دولية للسكان الاصليين في العالم في عام ١٩٩٣ سيركز الاهتمام على قضايا السكان الاصليين .

٣٦ - ومضى قائلا انه بمجرد الفراغ من وضع مشروع إعلان عالمي لحقوق السكان الاصليين ، ستكون اعمال الامم المتحدة في مجال وضع معايير لحقوق الانسان قد اوشكت على الانتهاء ، وأكد اهمية تفادي إضعاف المنجزات التي تمت أو التقليل من اهميتها من خلال وضع صكوك اقل اهمية . وينبغي ايلاء اولوية عليا لتنفيذ المعايير الموجودة حاليا .

٣٧ - وأشار الى الدور الهام الذي تؤديه هيئات معاهدات حقوق الانسان وإلى التقرير الرباعي الذي قدمته نيوزيلندا في الآونة الاخيرة الى لجنة القضاء على التمييز العنصري قائلا إن نيوزيلندا تقدر اهمية الحوار التي اجرته مع تلك اللجنة وانها قلقه من جراء المصاعب التي تواجه تلك اللجنة ، ونقص الموارد المتاحة لجميع الهيئات التعاهدية ، وانها ترى أن التوصيات التي اعتمدها الاشخاص الذين يتولون رئاسة تلك الهيئات في اجتماعهم الاخير تستحق النظر بعناية . وينبغي للدول الاطراف أن توفي بالتزاماتها لتخفيف الضائقة المالية المستحكمة التي تعاني منها الهيئات التعاهدية .

(السيد ابريان ، نيوزيلندا)

٣٨ - ومضى قائلا إن حالة موارد مركز حقوق الانسان تثير القلق بوجه خاص . وعلى الرغم من توجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد بتوافق الآراء في القرار ٤٧/١٩٩٠ والنداءات التي وجهها عدد كبير من الوفود في اللجنة الثالثة ، لم يقدم الامين العام بعد تقريره عن امكانيات تقديم اغاثة مؤقتة الى المركز . واذا كانت نيوزيلندا تقدر اهمية القيود المالية المفروضة على الامم المتحدة فإنها ترى انه يمكن تخفيف الضائقة الشديدة التي يعاني منها المركز . واضاف أن اعمال المركز هامة للغاية وينبغي أن لا تتعطل لاسباب مالية ، وينبغي تعزيز الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز وزيادة فعاليتها .

٣٩ - وأشار الى الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في مانيلا في الآونة الاخيرة قائلا انها كانت بمثابة خطة أولى نحو اتباع نهج اقليمي لحقوق الانسان . وقد تبرعت نيوزيلندا لحلقة دراسية مماثلة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ عقدت في جزر كوك ، وهي اول حلقة دراسية لحقوق الانسان تعقد في تلك المنطقة . ولاحظت نيوزيلندا للاسف أن الامم المتحدة تتجاهل عادة منطقة جنوب المحيط الهادئ وتأمل أن تستفيد باستمرار من مهارة المركز ؛ وأثنى على اعمال المركز في مجال الإعلام .

٤٠ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن تجاهل انتهاكات حقوق الانسان أو السكوت عنها . لقد وضعت لجنة حقوق الانسان عددا من الاليات لمعالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان ودراسة بعض حالات الصراع ؛ واضاف انه ينبغي أن تنال هذه الاليات تأييدا كاملا . ولاحظ أن بعض المقررين الخاصين أخذوا يقدمون مقترحات لمنع ارتكاب انتهاكات ؛ واضاف انه ينبغي تشجيع هذه الممارسة . وتؤيد نيوزيلندا النظام الذي يقضي بزيارة الاقطار وتمتدح البلدان التي رحبت بهذه الزيارات وطلبت الحصول على المساعدة من المقررين الخاصين . وينبغي أن يبدي المجتمع الدولي اهتماما خاصا بسلوك البلدان التي رفضت الخضوع لفحص دولي دقيق .

٤١ - وبينما ترحب نيوزيلندا بالتزام السلفادور بالسعي لتحسين حالة حقوق الانسان في السلفادور ، فإن القلق الشديد يساور نيوزيلندا من جراء استمرار الصراع وعدد الضحايا واخفاق الاجراءات القضائية في احراز تقدم ملحوظ . واضاف أن استمرار القتال في أفغانستان يشكل عقبة رئيسية تعترض الالتزام بحقوق الانسان . وأعرب عن قلق نيوزيلندا من جراء التقارير الواردة عن المعاناة داخل أفغانستان وخارجها وبين اللاجئين . ويساور القلق نيوزيلندا أيضا بسبب الادعاءات المتعلقة باستمرار انتهاك حقوق الانسان في ايران . ولاحظت نيوزيلندا مع الارتياح أن حكومة ايران لا تزال تتعاون

(السيد ابريان ، نيوزيلندا)

مع الممثل الخاص وان هذا التعاون يؤتي ثمارا . وأوضح أن نيوزيلندا تؤيد توصية الممثلين الخاصين التي تقضي بأنه ينبغي أن يتاح لهم مواصلة أعمالهم .

٤٢ - ولاحظ مع الأسف أنه بعد انقضاء ستة شهور على اجراء انتخابات عامة في ميانمار ، لم تنفذ ارادة الشعب الذي صوت لصالح نقل السلطة من السلطات العسكرية ؛ وهناك ادعاءات تتعلق بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان . وأعرب عن تضامن حكومته مع البلدان التي طالبت بنقل السلطة والافراج عن السجناء السياسيين فورا . وفي أعقاب زيارة المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ينبغي أن تعزز الامم المتحدة الرصد .

٤٣ - وأعرب عن تضامن نيوزيلندا مع الاستياء العالمي الشديد لما ورد في التقارير بشأن قيام العراق بانتهاك حقوق الانسان بصورة صارخة في الكويت وطلب وقف أعمال العنف ووضع حد لمعاناة الشعب الكويتي . ومما زاد من حدة هذه المشكلة أن عددا كبيرا من المشردين نزحوا بسبب ذلك الصراع ، وسيزيد هذا عدد المشردين المتعاظم في العالم بأسره . هذا ويتعرض اللاجئون وملتمسو اللجوء غالبا لاساءات جديدة ، ويجدر بالامم المتحدة أن تمعن النظر في العلاقة بين مشكلة اللاجئين وانتهاك حقوق الانسان .

٤٤ - السيدة برغوتي (مراقبة فلسطين) : قالت إن السلطات الاسرائيلية تواصل ممارسة سياسة القهر وتحرم شعب فلسطين من حقوق الانسان الاساسية في دولة فلسطين . لقد تدهورت الحالة في الاراضي المحتلة بشكل خطير ، خاصة منذ بدء الانتفاضة . كما أن تقرير وزارة الخارجية الامريكية عن حقوق الانسان في اسرائيل والاراضي المحتلة لا يعكس الحقيقة . لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تقلل من أهمية قيام اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان بصورة صارخة وأن تحول عناية المجتمع الدولي عن أعمال القمع التي ترتكبها اسرائيل . بيد أن التقرير لاحظ وجود بعض الممارسات الاسرائيلية التي تتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع الدولي ، إذ جاء فيه أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية حاولت القضاء على الانتفاضة بإجراء اعتقالات واسعة النطاق ، واحتجاز المتهمين ، وشن غارات على المنازل ، ونفي الافراد .

٤٥ - واستطردت قائلة إنه تم إيفاد بعثة لتقصي الحقائق الى فلسطين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ كانت تتألف من استاذين جامعيين ونائب القائد العام السابق لمنظمة حلف شمالي الاطلسي . وأبلغت هذه البعثة عن وجود انطباع بأن الاسرائيليين يستخدمون تدابير قسرية لإرغام أفراد شعب فلسطين الذين لا يزالون يعيشون في الاراضي المحتلة

(السيدة برغوتي ، مراقبة فلسطين)

على ترك وطنهم أو لعزلهم عن حياتهم الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية . ومن البين أن الغرض من هذه الاستراتيجية هو طرد الفلسطينيين أو إفناء ارادتهم الإثنية للبقاء وافساح المجال أمام المهاجرين اليهود القادمين من جميع أنحاء العالم . وتبغي اسرائيل الحصول على فلسطين بعد اخلائها من الفلسطينيين .

٤٦ - وتابعت كلامها قائلة إن الاسرى الفلسطينيين يتعرضون لمعاملة قاسية ومهينة ، وإن أسوأ الممارسات يتمثل في اجراء تحقيق يستمر ١٨ يوما متواليا دون السماح للمتهمين بأن يتصلوا باللجنة الدولية للصليب الاحمر أو بمحاميهم أو بأسرهم . وتتولى المخابرات السرية الاسرائيلية (شين بيت) التحقيق ، وقد نشرت وثائق على نطاق واسع لوصف التعذيب وسوء المعاملة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط على حكومة اسرائيل لكي تمتثل للالتزامات التي يفرضها عليها ميثاق الامم المتحدة .

٤٧ - واشارت الى تطور سلبي آخر يتمثل في انعدام التكافؤ بين استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين . بينما يطبق نظام الاستقطاعات الالزامية من الاجور على العمال النقابيين في الضفة الغربية وغزة الذين يعملون في اسرائيل وكأنهم عمال اسرائيليون فإنهم يحرمون من جميع المنافع . وكذلك يدفع العمال الفلسطينيون نسبة مئوية من مرتباتهم كضريبة لاتحاد العمال الاسرائيليين ، ويحرمون في الوقت ذاته من عضوية الاتحاد ، ولهذا فإنهم لا يحصلون على المعاش التقاعدي الاضافي من الاتحاد . وقد حرمت السلطات الاسرائيلية الفلسطينيين من الحق الاساسي في التعليم بإغلاق المدارس والجامعات .

٤٨ - ومضت قائلة إن هجرة اليهود الجماعية من الاتحاد السوفياتي ستعرض وجود المجتمع الفلسطيني للخطر في نهاية الامر وذلك بتغيير التركيب الديموغرافي في الضفة الغربية وغزة وتحويل الاغلبية الفلسطينية الى أقلية . لقد ناشدت لجنة حقوق الانسان حكومة اسرائيل في قرارها ١٩٩٠/١ على الامتناع عن توطين المهاجرين في الاراضي المحتلة وأكدت أن توطين المدنيين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة أمر غير مشروع . وردت السلطات الاسرائيلية على ذلك بالمناداة بإنشاء "اسرائيل الكبرى" لافساح المجال لقدوم ما يصل الى ١٠٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي خلال هذه السنة وما يصل الى ٧٥٠ ألف يهودي خلال السنوات الخمس المقبلة . وقد صرح رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة .

(السيدة برغوتي ، مراقبة فلسطين)

٤٩ - وناشدت المجتمع الدولي أن يرغم اسرائيل على الامتثال للمبادئ التوجيهية للامم المتحدة وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

٥٠ - السيد فيلاغران دي ليون (غواتيمالا) : قال إن الفروق في الجغرافيا ، والموارد الطبيعية ، والتقاليد الاجتماعية ، ومستوى المعيشة توجد مصاعب متفاوتة الاهمية تعترض سبيل ضمان حقوق الانسان ، ومع ذلك فإن الكفاح من أجل حقوق الانسان أحدث تغييرات في مناطق مختلفة من العالم وبعث الامل في امكانيات اقامة نظام دولي يستند الى التعايش السلمي القائم على التفاهم والاحترام المتبادلين لا على القوة أو الارهاب .

٥١ - ومضى قائلا إن أمريكا الوسطى استجابت لهذه الروح الجديدة القائمة على التغيير والسعي لايجاد حلول سلمية للمنازعات عن طريق اجراء حوار وتعزيز الديمقراطية . وتقدر غواتيمالا اهتمام البلدان الصديقة في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا وقد وطدت العزم على نبذ العنف والقضاء على حواجز سوء الفهم ، وانهاء المواجهة التي فرقت مجتمعها واستنزفت طاقتها الانتاجية . وقد طلبت غواتيمالا مساندة الامم المتحدة لتعزيز نظامها لحماية حقوق الانسان وتعاونت علنا مع هيئات المعاهدات دون أن تنكر أو تخفي الحقيقة المؤلمة المعقدة . وتأمل غواتيمالا أن يوجه النقد اليها بشكل موضوعي دون تشويه أو تحيز .

٥٢ - ومضى قائلا إن القائلين بأن مصدر العنف في غواتيمالا سياسي لا يدركون وجود أسباب أخرى ، مثل الجرائم العادية الناجمة عن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، أو الجرائم المتصلة بالمخدرات ، أو الجرائم الهدامة . وترى غواتيمالا أن سوء النية أدت الى تعظيم المشكلة وتشويهها . ولهذا قال إن وفده يطمع في الحصول على المزيد من التفهم والدعم وأن يجري تقييم الحقائق بصورة موضوعية . وهناك عوامل ايجابية توفر اطارا مرجعيا بناء ، مثل تعزيز الديمقراطية واجراء انتخابات في الآونة الاخيرة ، وقد اشترك عدد كبير من السكان في هذه الانتخابات التي حققت نتائج ملموسة لم يشكك في صحتها أي فرد أو مجموعة سياسية .

٥٣ - وأشار الى الحوار الذي بدأ خلال هذه السنة بين قطاعات اجتماعية مختلفة ومجموعات الثوار المسلحة تحت رعاية لجنة المصالحة الوطنية وتأييد الحكومة وبحضور ممثل عن الامين العام بصفة مراقب . واذا اتيح توسيع نطاق الحوار لكي يشمل جميع القطاعات ، ستتاح فرص طيبة لإنهاء النزاع المسلح الذي لا طائل منه ، شريطة أن تثبت فئات الثوار عزمها على انهاء النزاع والكف عن عمليات الارهاب .

(السيد فيلاغران دي ليون ، غواتيمالا)

٥٤ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن تقييم مشكلة حقوق الانسان في بلد مثل غواتيمالا دون الاشارة الى أعمال العنف التي ارتكبتها الفئات المسلحة غير النظامية ذات الصلة بالمخدرات . وأضاف أن وفده يرحب بقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٩٠/٧٥ لأن تنفيذه سيسهل اجراء دراسة أكثر توازنا للبلدان التي تمارس فيها هذه المجموعات أنشطتها . وأضاف أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لجهود السلام في أمريكا الوسطى وحوار السلم وتعزيز الديمقراطية في غواتيمالا هو حافز قيم يستحق التقدير . وينبغي تشجيع العاملين لإرساء دعائم نظام يستند الى حكم القانون : ومن شأن الرفض والادانة من جانب المجتمع الدولي أن يشجعا الفئات التي تحاول تمديد أجل المواجهة . وأضاف أن غواتيمالا تعلق أهمية كبيرة على الحصول على مساندة البلدان الصديقة خلال فترة الانتقال الى الديمقراطية ، لكي يدرك أعداء السلم والديمقراطية الحقيقية أنه يمكن بناء مستقبل أفضل .

٥٥ - السيد شيلي (هنغاريا) : وجه الانتباه إلى ميثاق باريس الموقع في اجتماع القمة الاخير لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي تضمن التزامات بالديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، والرخاء عن طريق الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والامن المتساوي للدول .

٥٦ - واستطرد قائلا إنه في حين رسّخت الامم المتحدة بالفعل آليات للرصد والإشراف للمساعدة في مهمتها لحماية وإعمال حقوق الإنسان ، تتطلب التحديات الجديدة الاخذ بنهج ابتكارية وآليات جديدة . ولا تزال المشكلة الرئيسية تتمثل في سلوك الدول غير الديمقراطية التي تتجاهل حقوق الإنسان الاساسية أو تنتهكها . ومما يبعث على القلق أن هذه البلدان تعتبر كذلك النداءات المفيدة الصادرة عن مجتمع الدول للاعتراف بالقواعد والمعايير ، بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية .

٥٧ - وأضاف قائلا إن من حق وواجب جميع البلدان أن ترصد التقيد بالتزامات حقوق الإنسان وأن تكون مسؤولة أمام المجتمع الدولي ، ولن تتردد هنغاريا في معارضة انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت . واتسم الممثلون الخاصون والمقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان بفعالية بالغة في تعزيز إعمال قواعد ومعايير حقوق الإنسان ولا تزال هنغاريا تؤيد مهامهم الهامة . وتعلق أهمية خاصة على التقارير القطرية وترحب بالمواقف التعاونية للدول المعنية مباشرة . وتحث الحكومات التي لم تلتزم بالتعاون مع بعثات الرصد الدولية على الاهتمام بنداءات المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان .

(السيد شيلي ، هنغاريا)

٥٨ - واختتم قائلا إن وفد بلده يعرب عن تقديره للتقارير المؤقتة للجنة الثالثة عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، وإيران والسلفادور ، التي تظهر الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام الدولي ، ويتطلع إلى إنجاز واستكمال تقارير لجنة حقوق الإنسان . وترى هنغاريا أن اللجنة قد عملت بنيّة حسنة ، معبرة عن ضمير المجتمع الدولي واهتمامه ، عندما قررت الإبقاء على حالات معينة لحقوق الإنسان قيد الفحص الدقيق في بلدان مثل ميانمار ، وكوبا ورومانيا . وتتطلع إلى نتائج تقصيها واستنتاجاتها وتوصياتها . ولسوء الحظ أن لجنة حقوق الإنسان قد رفضت مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق في دورتها السادسة والاربعين بفارق ضئيل في اقتراح إجرائي . وأعرب وفد بلده عن أسفه في ذلك الحين إزاء عدم اتخاذ إجراء بصدد حالة انتهاك لحقوق الإنسان لها شواهدها . والآن وبعد العدوان الوحشي للعراق على الكويت ، وانتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان ، لا يسعه إلا أن يذكّر أعضاء اللجنة بفوائد التحذير المبكر من الامم المتحدة .

٥٩ - السيدة بصير (باكستان) : قالت إن توقيع اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان الذي تلا ذلك مثلا تطورين هامين لقيا الترحيب . بيد أن اتفاقات جنيف لم تتناول سوى الجوانب الخارجية للمشكلة وورد إطار التسوية الداخلية في قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إقامة حكومة تتمتع بتأييد الاغلبية ، والعودة الطوعية لاكثر من ٥ ملايين لاجئ والممارسة الحرة لحق الإنسان الاساسي في تقرير المصير .

٦٠ - واستطردت قائلة إن استمرار وجود أكثر من خمسة ملايين لاجئ ، معظمهم من النساء ، والاطفال وكبار السن يمثلون ثلث السكان الافغان ، يعكس حالة حقوق الإنسان في البلد . وقد قال المقرر الخاص في تقريره إن الاسباب الرئيسية التي قدمها اللاجئون لعدم العودة إلى وطنهم تضمنت حالة الامن المشكوك فيها في المقاطعات ، وتدمير الجزء الاكبر من الهياكل الاساسية للبلد ، وأخطار الالغام والقنابل التي لم تنفجر وعدم وجود حكومة إسلامية .

٦١ - وأضافت قائلة إن باكستان تريد عودة اللاجئين الافغان إلى بلدهم بسلامة وشرف ولذلك أعطت تأييدها الكامل للمشروع التجريبي الذي ترعاه الامم المتحدة لإعادتهم طوعيا إلى بلدهم . ولم يُحدث المشروع أي استجابة هامة وعاد كثيرون إلى باكستان لانه تعذر أن يُكفل لهم وجود مامون وقابل للإدامة . ومزاعم كابول التي لا أساس لها من الصحة بأن باكستان حاولت أن تمنع عودة اللاجئين يكذبها أن عدة آلاف من الافغان قد اختاروا ، عندما أُرغموا على ترك الكويت ، الحضور إلى باكستان والعيش كلاجئين .

(السيدة بصير ، باكستان)

٦٢ - وأردفت قائلة إنه جرى بث قرابة ٣٠ مليون لغم في مختلف أنحاء أفغانستان وينبغي القيام بصورة منتظمة بتطهير المناطق التي يعود اليها اللاجئون من الالغام تحت إشراف الامم المتحدة . ولبرنامج التوعية بالالغام والتخلص منها الذي ترعاه الامم المتحدة أثر مزدوج : فإنه يمكن أن يحول دون حدوث خسائر في الارواح وينبه اللاجئين الى مدى الخطر .

٦٣ - وأضافت قائلة إن باكستان ، وهي بلد نام ذو موارد محدودة ، تحملت طوال سنوات قرابة نصف التكاليف المالية لتزويد اللاجئين الافغان بالضروريات الاساسية للحياة وأدى انخفاض المساعدات الانسانية الدولية في الآونة الاخيرة الى تفاقم الشدائد التي يواجهها اللاجئون ووضع باكستان في حالة مالية صعبة . وانخفضت المساعدات النقدية المقدمة من مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشوون اللاجئين من ٤٦,١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ الى حوالي ٣٠,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وانخفض الامداد بالكيروسين من ٣٩ مليون لتر الى ١٩ مليون لتر . ولتغطية النقص في القمح المُهدى من برنامج الاغذية العالمي ، تعين على الحكومة أن تأذن بصرف ٥٧٠ ٠٠٠ طن متري من مخزونها من القمح تبلغ قيمتها ١٢٥ مليون دولار . وأصبح من الاستحالة لباكستان بالفعل أن تسد الفجوة في الالتزام الدولي بالوفاء باحتياجات اللاجئين .

٦٤ - وأضافت قائلة إن السبيل الى العودة الطوعية للاجئين الافغان يكمن في إيجاد تسوية سياسية تتمتع بتأييد الغالبية العظمى للشعب الافغاني . وتتعاون باكستان تعاونا تاما مع الامين العام في التشجيع الى التوصل الى تسوية سياسية مقبولة من شأنها أن تمكن اللاجئين الافغان الذين يعيشون في باكستان وايران من العودة الى ديارهم بسلامة وشرف .

٦٥ - ووجهت الانتباه الى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الاساسية للشعب في المناطق المحتلة في جامو وكشمير . وقالت إن الانتفاضة التلقائية لشعب كشمير ضد الاحتلال الهندي سحقتها القوات الهندية التي قتلت ، منذ كانون الثاني/يناير السنة الحالية ، ٢ ٥٠٠ مدني وشوهت وأصابت كثيرين غيرهم . وأدى فرض حظر تجول ممتد الى تمزيق الحياة العادية بصورة خطيرة في وادي كشمير ، وشلّت ندرة الاغذية والقيود المفروضة على تنقل السكان اقتصاد كشمير وتركت الشعب بدون خدمات طبية وصحية اساسية . وفي الواقع ، يقف شعب كشمير على حافة المجاعة .

(السيدة بصير ، باكستان)

٦٦ - واسترسلت قائلة إن الحكومة الهندية فرضت تعتيما فعليا على الانباء ومنعت المجتمع الدولي من قياس الابعاد الحقيقية لانتهاكات حقوق الانسان في الاقليم . وفرض حظر على دخول منظمة العفو الدولية الى المنطقة غير أن بعض المراقبين المستقلين ، وذوي الضمير الحي ومنظمات حقوق الانسان تمكن من جمع معلومات عن أعمال القمع التي ترتكبها الهند وقدم لمحة نادرة لحكم الارهاب الذي أطلقت الهند عنانه وأدى إلى فرار آلاف الكشميريين من المنطقة .

٦٧ - واختتمت قائلة إن ادعاء الهند بأن ارادة شعبي جامو وكشمير بشأن مركز البلد في المستقبل قد تحددت في الانتخابات التي جرت تحت سيطرة الهند يمثل مجرد ذريعة للتملص من التزاماتها الدولية وإن زعم الهند كذلك أن جامو وكشمير يمثلان جزءا لا يتجزأ من الهند لا يستند الى أية مبررات قانونية أو سياسية أو أخلاقية . وتمثل الانتفاضة الضخمة في كشمير رفضا لا لبس فيه لادعاء الهند وإعادة تأكيد لاستمرار حرمان شعبي جامو وكشمير من حق تقرير المصير . وينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي بحكم الارهاب الذي تفرضه الهند ؛ وقد حان الوقت لأن ترصد وتحقق منظومة الامم المتحدة في انتهاكات الهند لحقوق الانسان في جامو وكشمير عن طريق الاليات القائمة . وباكستان ملتزمة بصورة لا تتزعزع بالسعي الى التوصل الى تسوية سلمية في النزاع بشأن جامو وكشمير وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٦٨ - السيد فان شيك (بولندا) : قال إن وفد بلده لا يزال يساوره قلق بالغ بسبب ضخامة عدد انتهاكات حقوق الإنسان في العالم . ومن ناحية أخرى ، يرحب وفد بلده بانتهاء المجابهة بين الشرق والغرب وكون أن حقوق الإنسان لم تعد رهينة لمجادلات الحرب الباردة . وفي ظل الحالة السياسية الجديدة ، ينبغي بذل جهود مستمرة لتعزيز الجهاز الإشرافي للامم المتحدة الذي يتسم بأهمية بالغة في تعزيز احترام حقوق الإنسان . وفي الإطار الإقليمي ، قال إنه يرحب بحدوث تطورات مشجعة مثل الاليات الذي أنشأها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي فرض إجراءات محددة تمكن الدول من أن تحمل بعضها البعض المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان ، واللجنة المنشأة وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب واتفاقية منظمة الدول الامريكية بشأن حقوق الإنسان .

٦٩ - وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاتجاه السياسي في وسط أوروبا وشرقها إلى تهيئة مناخ بناء لدى تناول قضايا حقوق الإنسان في المستقبل . وفي حين أن دول شرق أوروبا وقفت سابقا إلى جانب البلدان التي كانت محل فحص دقيق في محاولة لتفادي قيام الامم

(السيد فان شيك ، بولندا)

المتحدة بفحصها ذاتها ، يميل الشرق والغرب معا الآن إلى اتباع نهج أكثر انفتاحا تجاه فحص قضايا محددة لانتهاك حقوق الإنسان . بيد أنه حذّر من الاخطار التي تنطوي على ظهور شكل جديد من أشكال الولاء التي تسبب مجابهة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بتلك الحالات المحددة .

٧٠ - واستطرد قائلا إن وفد بلده لاحظ بقلق بالغ أن الحجة القائلة بعدم تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول قد عادت إلى الظهور . وهي حجة استخدمتها الحكومات كذريعة لتغطية سجلها البغيض لانتهاكات حقوق الإنسان . ويستند وفد بلده في موقفه إلى عمومية القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الذي بموجبه تمثل تلك الانتهاكات مصدر قلق مشترك لجميع الأمم والشعوب . والادعاء القائل بأن المادة ٢ (٧) من الميثاق تمنع تدخل الامم المتحدة في مسائل حقوق الإنسان لا يستقيم قانونا . ولا تمس المادة ٢ (٧) مشاركة الامم المتحدة في مسائل حقوق الإنسان استنادا إلى المادتين ١ و ٥٥ ، على سبيل المثال . وفي الواقع ، فإن تاريخ ٤٠ سنة من عمل الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يدل بجلاء على أن حجة عدم التدخل باطلة . وبالتاكيد ، لن يشكك أحد في ملاءمة قرارات الامم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

٧١ - واضاف قائلا إن حجة عدم التدخل لا تستقيم أيضا لاسباب سياسية . فالاهتمام المشترك للدول لاحترام حقوق الإنسان المستوحى من الإعلان العالمي يخلق واجبا تجاه الشعوب التي انتهكت الحكومات حقوقها بتحميل هذه الحكومات المسؤولية . وفي الواقع ، اعترف ممثلو أوروغواي والارجنتين وشيلي بأن استفسار المجتمع الدولي المستمر عن حالة حقوق الإنسان في بلادهم كان مفيدا في تحقيق تغييرات إيجابية في حالة حقوق الإنسان في الداخل .

٧٢ - ومضى قائلا إنه في حين تواجه بعض الحكومات بوضوح صعوبات في التوفيق بين قوانينها الداخلية والتزاماتها بموجب العهود الدولية لحقوق الإنسان ، ينبغي تذكر أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تنص على أنه لا يمكن أن تحتج أي دولة بقانونها الداخلي كمبرر لعدم تطبيقها أي معاهدة . وينطبق النص أيضا على القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الذي لا تستطيع الدول بموجبه أن تعكس ترتيب الاسبقية بين القانون الوطني والقانون الدولي .

(السيد فان شيك ، بولندا)

٧٣ - واسترسل قائلا إنه بعد أن حلت حكومات منتخبة ديمقراطيا في وسط أوروبا وشرقها وفي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية محل النظم الديكتاتورية ، أصبح تناول مسألة الإفلات من العقوبة والمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي مناسب للغاية . ويرى وفد بلده أنه من حيث المبدأ ينبغي التحقيق في وقائع هذه الانتهاكات ونشرها وإحالة المسؤولين عنها إلى المحاكمة . وينبغي تناول مشكلة الإفلات من العقوبة في الأمم المتحدة تمشيا مع السوابق التي وضعتها المنظمة في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبح كثير من الدول الأعضاء أطرافا فيها . ويوفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، على سبيل المثال ، علاجا فعالا يتاح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ؛ وتقضي اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها بأن تعاقب الدول الجناة كما تقضي بذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

٧٤ - وأضاف قائلا إن أجهزة الأمم المتحدة لصنع السياسة أبدت أيضا رأيها بشأن المسائل المتعلقة بالافلات من العقوبة . وفي عام ١٩٨٩ ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا يُحرم أي شخص يدعى أنه اشتراك في حالات إعدام خارج نطاق القانون ، وإعدام تعسفي وإعدام بدون محاكمة ، من تمتعه بالحصانة الشاملة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩) . وقد شجعت قرارات محددة صادرة عن كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان الحكومات الى التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والمعاقبة عليها ، أو ناشدتها القيام بذلك . وحثت قرارات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الدول التي أشارت التقارير فيها الى اختفاء أشخاص على إلغاء أو الامتناع عن اعتماد القوانين التي يمكن أن تعوق التحقيقات المتعلقة بحالات الاختفاء تلك (القرار ١٥ (د - ٣٤)) . وقال إن وفد بلده يحث الحكومات التي يتعين عليها مواجهة التركة القبيحة لنظام قمعي أن تبدي الشجاعة وأن تضع سياسة للتحقيق والاحالة الى المحاكمة تكشف عن جميع الوقائع وتقيم العدالة ولا توجهها النفعية السياسية .

٧٥ - واختتم قائلا إن وفد بلده اختار أن يتناول قضية معالجة حالات انتهاكات حقوق الانسان لانه يقع على المجتمع الدولي التزاما تجاه جميع الضحايا وينبغي أن ينتهج سياسة ثابتة لمنعها من أجل حماية الضحايا المحتملين . وينبغي أن يتذكر هؤلاء الحكام والمسؤولون الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ويعتبرون أنفسهم فوق القانون أن سجناء اليوم يمكن أن يكونوا حكام الغد والعكس صحيح .

٧٦ - السيد كوستوف (بلغاريا) : قال إن احترام حقوق الانسان قد أصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة الدولية ، وعاملا رئيسيا في تطور العلاقات فيما بين الدول والاساس للتعاون الدولي . وتلتزم جميع الدول باحترام وحماية حقوق الافراد ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية . ومع وضع ذلك في الاعتبار ، يحبذ وفد بلده عقد مؤتمر عالمي بشأن حقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ، يركز على وضع استراتيجية طويلة الامد لحقوق الانسان ، بما في ذلك إعداد معايير جديدة وآليات أفضل لضمان وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان .

٧٧ - واستطرد قائلا إن الصكوك الدولية التي وضعت منذ إنشاء الامم المتحدة مثلت أساسا سليما لضمان حماية حقوق الانسان . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلده بإعداد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ويدعو الى اعتمادها في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

٧٨ - وأردف قائلا إن التغيرات الثورية التي حدثت في شرق أوروبا رتبت آثارا مثيرة على حالة حقوق الانسان في هذا الجزء من العالم . والجهود الرامية الى جعل التشريع الوطني والممارسات الادارية والقانونية متمشية مع معايير حقوق الانسان المعترف بها عموما تقع في صلب الاصلاح الجذري للنظام السياسي في بلغاريا . وقد شُجبت بحزم انتهاكات حقوق الانسان لفئات معينة من السكان ، وألغيت القوانين التي تسمح بالمحاكمة لاعتناق آراء سياسية أو آراء أخرى وجرى تعديل قانون العقوبات . وأعطيت ضمانات لحرية تكوين الجمعيات ، وحرية الكلام والحق في التظاهر . وأعيد نظام متعدد الاحزاب ، واعتمدت قوانين انتخابية جديدة وأجريت انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية .

٧٩ - وأضاف قائلا إنه كجزء من هذه العملية الديمقراطية ، ينتظر أن تعلق بلغاريا أهمية زائدة على احترام الحقوق السياسية والمدنية والثقافية للبلغاريين الذين يعيشون في الدول المجاورة وغيرها من الدول وستبذل جهودا أكبر للاستجابة لاهتمامهم المتجدد بوطنهم البلغاري .

٨٠ - واختتم قائلا إنه قد بدأت حملة لتعريف الجمهور البلغاري بجميع الصكوك الاقليمية والدولية لحقوق الانسان . وسينشر كل صك أساسي لحقوق الانسان معتمد في إطار الامم المتحدة ، بعضها لاول مرة . وأعرب عن أمل حكومته أيضا في أن تقوم بمزيد من المبادرات بمساعدة مركز حقوق الانسان .

٨١ - السيد خوسرو (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن نظر الامم المتحدة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يعتبر مثلا مؤسفا على هيمنة الاعتبارات السياسية على الاهتمامات بحقوق الإنسان . وأضاف أن حكومته قامت ، رغم ذلك ، بالتعاون تعاونا تاما مع لجنة حقوق الإنسان بغية القضاء على اسطورة انتهاكات حقوق الإنسان في بلده .

٨٢ - واستطرد قائلا إن الممثل الخاص للجنة زار جمهورية إيران الإسلامية مرتين منذ شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وأنه سنحت له فرصة التكلم مع أفراد اختارهم ، كما أتيحت له فرصة قصد أماكن من خياره . وأضاف أن حكومة إيران كثّفت ، أيضا ، جهودها لتقديم معلومات مفصلة إلى الممثل الخاص بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي عرضت عليه والتي كان أغلبها بخصوص أسماء وهمية اختلقتها مجموعات إرهابية .

٨٣ - وبيّن أن حكومته قامت ، ردا على طلب الممثل الخاص ، بدعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى زيارة السجون الإيرانية ، وطلبت خدمات استشارية من مركز حقوق الإنسان . وقد تم إنفاذ تدابير رأفة متعددة تخص مجموعة واسعة من السجناء . وتم إصدار مراسيم إدارية للتأكد من أن جلسات المحكمة تعقد علنا وبحضور محام .

٨٤ - وقال إنه من المؤسف أن التقرير المرحلي الذي وضع عقب الزيارة الثانية التي قام بها الممثل الخاص في أقل من سنة قد انتهج ، ورغم تعاون الحكومة ، نهجا سطحيا وسلبيا يعكس الجو المشحون سياسيا الذي وضع هذا التقرير في ظله . وقال إن التقرير قدم استنتاجات تخالف تماما الاستنتاجات التي توصّل إليها التقرير السابق ، ولم يعط ، بسبب الضغوط السياسية ، صورة دقيقة عن الحالة الحقيقية . وذكر أن الملاحظات العامة لم تستنبط بصورة منطقية عن مضمون التقرير ، وأنها هوّلت الادعاءات الغنية ، وتضمنت تعميمات سطحية . وأضاف أنه لا شك أن التقرير يحتوي على لهجة استهتار واضحة ، وتحط من شأن التطورات الإيجابية التي طرأت في ميدان حقوق الإنسان . وبين أن الانتهاكات المذكورة تستند الى تفسير جامد بلا مبرر لصكوك حقوق الإنسان .

٨٥ - وأردف قائلا إن الممثل الخاص اعترف بأن الحكومة الإيرانية نفذت التوصيات التي قدمها عقب زيارته الاولى . واعترف ، في الفقرات ٢٧١ إلى ٢٧٤ من التقرير ، بأن جمهورية إيران الإسلامية دعت لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بناء على طلبه ، إلى زيارة السجون الإيرانية دون وضع "أية قيود فيما يتعلق بالسجون التي يمكن زيارتها ، وفيما يتعلق بالجنح أو الجانحين" وأن الحكومة الإيرانية "طلبت إلى مركز حقوق

(السيد خوسرو ، جمهورية إيران الإسلامية)

الإنسان إمدادها بالمساعدة التقنية" وأنها "منحت ... أشكالا متنوعة من العفو تمتع بها عدد كبير من السجناء" ، وأنها قامت بإنشاء صندوق خاص لتقديم المعونة المالية إلى المتهمين والسجناء الذين ثبتت تهمتهم . وقال إن هذا الجزء القصير لا شك اختتم بالاعتراف "بتحسن مستوى تعاون الحكومة مع الممثل الخاص ... وقربه من المستوى المستصوب ، غير أنه لم يبلغه حتى الآن" وبيّن أن هذا الجزء صيغ ، رغم ذلك ، بطريقة توحي بأن حالة حقوق الإنسان تدهورت في جمهورية إيران الإسلامية .

٨٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي البحث عن السبب الذي أدى إلى استخدام لهجة شديدة في التقرير الثاني في الحملة المنسقة تنسيقا جيدا ، التي شنتها بعض الحكومات لممارسة ضغط سياسي على الممثل الخاص . وأوضح أنه تم توجيه النقد إلى الممثل الخاص عقب التقرير الذي وضعه بشأن زيارته الأولى في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ باعتباره متساهلا أكثر مما ينبغي ، ولتقديمه تقريراً غير كامل ؛ وتم فيما بعد شن حملة كتابية لإقناع الأمين العام بإقالته .

٨٧ - وأوضح أن الممثل الخاص قام خلال تلك الزيارة ، على النحو المبين في الفقرة ٢٥٧ من التقرير ، بمقابلة أشخاص قيل بأنهم أعدموا . وقام هؤلاء الأشخاص بتقديم بطاقتهم الشخصية ، وبرهنوا ، بالتالي ، أن بعض الادعاءات المقدمة إلى الممثل الخاص كانت ، على الأقل ، كاذبة . وأضاف أنه بينما اعتبر الممثل الخاص تلك المعلومات من الأهمية بما يبرر إدراجها في الملاحظات النهائية في تقريره السابق ، فقد أغفل ذكرها في تقريره النهائي ، بل إنه شكك ، استنادا إلى معلومات فنية ، في كون الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة هم نفس الأشخاص الذين حضروا أمامه . لكنه لم يطبق ، من جهة أخرى ، تلك المعايير المتصلبة عندما قام بفحص الادعاءات الواردة في الفقرة ٢٨٥ التي أسند فيها استنتاجاته إلى ادعاءات قدمها إليه بعض الأفراد دون إثبات صحتها .

٨٨ - وقال إن المعلومات الجديدة المتعلقة بالإرهاب ، الواردة في الفقرات ٢٤١ إلى ٢٤٣ ، والتي استرعي إليها انتباه الممثل الخاص ، لم تدرج في الملاحظات النهائية . ورغم قوله إنه تناول هذه المسألة في تقريره الأول ، وإنه ينبغي النظر في التقريرين سويا ، إلا أنه كان يجب عليه أن يذكر تلك المعلومات الجديدة في ملاحظاته النهائية . وقال إن الممثل الخاص خرج ، بالتالي ، عن الممارسة المعمول بها ، عادة ، والتي تقضي بعدم ضرورة تناول مسألة تمت تغطيتها في ختام التقرير الأول ، مرة أخرى في الملاحظات المضمنة في التقرير الثاني .

(السيد خوسرو ، جمهورية إيران الإسلامية)

٨٩ - وبيّن أن الممثل الخاص عرض في الفقرة ٣٨٠ أقوالا سطحية في تعميمه القائل بأن "المواطنين الذين انتفعوا من حق الالتماس ، لم يتلقوا ردا من الموظفين الذين توجهوا إليهم بالالتماسات" . وشرح أن الممثل الخاص لم يذكر "اللجنة المعنية بالمادة ٩٠" وهي لجنة دائمة في البرلمان ، تستمع بصورة منتظمة إلى شكاوى تقدم إليها بشأن أعضاء يعملون في الفرعين التنفيذي والقضائي ، وأن تلك اللجنة ملزمة بالرد على مقدمي الشكاوى .

٩٠ - وقال إن الممثل الخاص باقتناعه ، في الفقرة ٣٨٥ ، بأن مسألة فرض قيود على الصحافة "تبدأ ... بتوزيع الورق ، وهو أمر في يد الحكومة" ، اعتبر جمهورية إيران الإسلامية ، خطأ ، دولة ذات اقتصاد مخطط مركزيا . وأضاف أن الحكومة تقدم معونة مالية من أجل الورق ولكنها لا تضع قيودا عليه كما أنها لا تنفرد بحق توزيع الورق الذي يستورد الجزء الأكبر منه .

٩١ - وبين أن الممثل الخاص عرض مرة اخرى ، في الفقرة ٣٨٨ ، ادعاءات قدمها ، دون اثبات ، اشخاص يعارضون الحكومة ، على أنها دليله الشخصي "على عدم تأكدهم مما يمكن أن تجره عليهم أعمالهم" ، وضرب مثلا كلمات أدلى بها أحد أعضاء البرلمان الذي قال "إني لست آمنا بما يكفي لكي أقول ما أود قوله" ؛ تلك العبارات التي أوردت ، في غير السياق الذي قيلت فيه ، لأنها اقتبست من بيان كان ينقد فيه أحد اعضاء البرلمان الحكومة في جلسة مذاعة من الاذاعة الوطنية مباشرة على الهواء ، وتلك هي ممارسة اعتيادية . وقال إن كل انسان مطلع على كيفية سير الأعمال في البرلمان الايراني يعرف ان هذا البرلمان هو محفل تجرى فيه مناقشات مثيرة ويقدم فيه النقد . واعرب عن اسفه لما قدمه الممثل الخاص من صورة مشوهة لاحدى اقوى المؤسسات الديمقراطية في بلده .

٩٢ - واستطرد قائلا ان ادعاءات الاعدام الجماعي والتعسفي ، والاعتقالات التعسفية ، وأعمال التعذيب ، والخطف ، والاختفاء غير الطوعي ، وإعدام السجناء السياسيين ، ادعاءات رفضت بوضوح في التقرير الأول ولم تذكر في التقرير الثاني . وقال ان الممثل الخاص ، عندما لم يجد أية دلائل لتبرير تلك الادعاءات الباطلة ، بل وعندما وجد دلائل ، على النحو المبين في التقرير الاول ، لدحض تلك الادعاءات ، قام بتركيز انتباهه على مسائل لا تبرر بشكل من الاشكال رصدها على نطاق دولي . وكان من الواضح أن تكرار تلك الادعاءات ليس سوى محاولة لمواصلة النظر في هذه المسألة لأسباب سياسية بحتة . وبين أن هذا النهج لا يساعد على تعزيز الآليات المتوفرة لرصد حقوق الانسان ، بل سيقوض ، بصفة نهائية ، سلطة الأمم المتحدة وهيبتها .

٩٣ - السيد رزوقي (الكويت) : قال إن العالم يتحسس طريقه محاولا إقامة نظام عالمي جديد يتم في إطاره تعزيز الميثاق وإنفاذه انفاذا كاملا . وبين انه شاهد ، كمواطن كويتي ، آماله بوجود عالم أفضل تتحطم في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عندما غزت القوات العراقية بلده . واضاف انه عقب مرور ١١٦ يوما على احتلال الكويت ، ادت الممارسات الوحشية التي قامت بها القوات العراقية الى ظهور مأساة ضخمة ؛ وأصبحت عمليات الدمار ، والنهب ، والاعتداء ، والتعذيب ، والإعدام التعسفي من الممارسات الاعتيادية ، ولم يذهب ضحيتها الكويتيون فقط ، بل أيضا مواطنو دول أخرى استضافتهم الكويت . ولم يبد النظام العراقي اي احترام لحرمة الحياة البشرية ، أو للمعايير الاخلاقية الدولية .

٩٤ - واستطرد قائلا إن التقارير الصحفية قدمت دلائل موثقة عن حالات متعددة من حالات التعذيب والاعدام التعسفي . واضاف ان النظام العراقي حاول القضاء على كل دليل يشير الى وجود الكويت وذلك بحجز جوازات سفر المواطنين الكويتيين ، وبنقل السجلات المدنية . ولقد صدرت أوامر تجبر المواطنين الكويتيين على تسجيل انفسهم كمواطنين عراقيين وتهددهم ، إن لم يفعلوا ، بمواجهة عواقب رفضهم . وتم كذلك نهب المدارس والمكتبات والمتاحف واعطيت الشوارع والمستشفيات في الكويت اسماء عراقية ، وكان الهدف من ذلك القضاء على الشخصية الكويتية . وبين ان النظام العراقي يرتكب جريمة في حق الانسانية .

٩٥ - وأردف قائلا ان الجبهة الموحدة التي قدمتها شعوب الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها ، ستمكن الحكومة الشرعية من العودة ، ومن الاحتفال بتحرير شعب الكويت وارضه من الغازي العراقي . وبين انه سيكتب لتلك المحاولة النجاح بفضل استعداد المجتمع الدولي للوقوف الى جانب الكويت لمقاومة الاعتداء ولضمان استتباب السلم والامن في هذا البلد .

٩٦ - السيدة الفهد (الكويت) : قالت انها شاهدت شخصيا أمثلة متعددة عن العنف والاعمال الوحشية التي اقترفت ضد كبار السن في الكويت . وذكرت بعض حالات المضايقة ، والاعتداء ، وأشكال أخرى مختلفة من سوء المعاملة أدت في بعض الاحيان الى الوفاة . وأخيرا ناشدت الامم المتحدة ان تقدم العون الى الشعب الكويتي .

٩٧ - السيد ابراهيم (الكويت) : قال إنه كان يعمل حتى فترة قريبة كطبيب في أحد مستشفيات الكويت . وذكر أن أعمال الإرهاب بثت الرعب في قلوب أغلبية موظفي المستشفى ، وأن بعضهم عذب أو قتل . واضاف انه اشرف بنفسه على دفن ١٢٠ من المولودين الجدد الذين توفوا نتيجة لنقلهم من أجهزة الحضانة الصناعية . وقدم مثالا آخر على الاعتداء ضد السكان المدنيين ، موضحا ،أن الجنود العراقيين اجبروا اشخاصا معوقين ، ومتقدمين في السن على مغادرة ثلاثة من مرافق العناية التي كانوا يعيشون فيها ، لاستخدام تلك المباني لأغراض عسكرية وللقيام بأعمال التعذيب .

٩٨ - الرئيس : أعرب عن شكره لممثلي الكويت لما قدموه من شهادة . وقال إن الصمت الذي عم المكان دليل عن مشاعر اللجنة الشالثة الصادقة إزاء معاناة الشعب الكويتي .

٩٩ - السيد الفارو - بينييدا (السلفادور) : قال ان حكومة السلفادور برهنت على التزامها بقضية السلم عن طريق المساهمة في مختلف المفاوضات التي أجريت خلال السنة المنصرمة مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وذلك رغم الهجمات التي شنتها تلك المجموعة على السكان المدنيين ، ورغم محاولتها تحطيم الهيكل الاساسي الاقتصادي لبلده .

١٠٠ - وأضاف أن حكومته قدمت في الماضي ، وستستمر في تقديم الدعم للأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتأدية دور الوسيط في هذا النزاع . وأشار الى أن حكومته أدانت بشدة قيام الجبهة بتصعيد عمليات العنف في الآونة الاخيرة ، مما أدى الى وقوع اصابات بين السكان المدنيين ومقتل عدد منهم ، كما أدى الى اضعاف الاقتصاد الوطني . وبين انه ليس ثمة اساس سياسي لتصعيد النزاع في السلفادور ، وأن حكومته ما زالت ترحب بأي حل على أساس التفاوض . وقال إنه من الضروري ، بهذا الصدد ، ان تحترم الجبهة جوهر ومضمون اتفاق حقوق الانسان الذي تم التصديق عليه في سان خوسيه بكوستاريكا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ ، والذي وضع مجموعة من التدابير الفورية لضمان احترام حقوق السكان المدنيين غير المحاربين .

١٠١ - واستطرد قائلا ان رئيس جمهورية السلفادور وعد بحماية حقوق الانسان في خطابه الافتتاحي في عام ١٩٨٩ . وقال انه من المريح ان يلاحظ ان الممثل الخاص اعترف في تقريره المقدم بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور (A/45/630) ، بالجهود التي بذلتها السلطات السلفادورية لتحسين حالة حقوق الانسان . وأضاف ان النزاع المسلح الجاري الآن في بلده أدى ، في نفس الوقت ، الى ظهور انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان .

(السيد الفارو - بينييدا ، السلفادور)

وبين أن حكومته مصممة على بناء مجتمع حديث على اساس العدالة الاجتماعية التي تعكس رغبة الاغلبية الساحقة من الشعب السلفادوري ؛ وان حكومته لا ترغب فقط في تحسين حالة حقوق الانسان ، بل ترغب ايضا في وضع تدابير للحيلولة دون تكرار انتهاكات حقوق الانسان . واوضح ان مجموعات مختلفة في بلده قامت بإدانة انتهاكات حقوق الانسان علنا ، وتعهدت بمكافحتها . إلا أن تلك الجهود قد أخفقت مرارا بسبب تسييس مسألة مراعاة حقوق الإنسان أو التلاعب بها ، لخدمة المصالح الايديولوجية لزعماء تلك المجموعات . وذكر أن التحيز السياسي افضى ، في نهاية الامر ، الى تكوين صورة مشوهة عن الحقيقة ، وطول نزاعا سببه تعنت هؤلاء الذين يرفضون اعتماد الديمقراطية ، واتباع نهج التعددية ؛ فاصبحت تلك المواقف المتحيزة أحد العوائق الرئيسية التي تعوق ضمان قيام احترام حقيقي لحقوق الانسان .

١٠٢ - وتابع قائلا إن التظاهر بعدم وجود انتهاكات لحقوق الانسان في السلفادور يعتبر اهانة لهؤلاء الذين عانوا منها ؛ إلا أن اللوم يوجه دائما الى القوات المسلحة ، على مر السنوات ، بينما تشير دلائل كثيرة الى قيام اعضاء الجبهة بانتهاك حقوق الانسان .

١٠٣ - واوضح ان انتهاكات حقوق الانسان غير مقبولة في أية دولة مهما كانت وبغض النظر عن حجمها ، أو اتساع رقعة سلطتها ، أو ايديولوجيتها . وحكومته لا تسعى فقط الى انهاء النزاع المسلح ، بل ايضا ، الى تحقيق سلم قابل للادامة يسمح باحلال عدالة اجتماعية حقيقية . وختم حديثه قائلا إن حكومته تسعى الى تشكيل عملية ديمقراطية يمكن عن طريقها حل النزاعات عن طريق الحوار والحلول السياسية . ومن الضروري ، خلال تلك العملية الطويلة والصعبة ، عدم نسيان هؤلاء الذين ضحوا بكل شيء حتى بحياتهم من اجل تحقيق تلك الاهداف .

١٠٤ - السيد مافروما (قبرص) : قال إن التطورات الاخيرة التي حصلت في العالم قد فتحت آفاقا جديدة في ميدان حقوق الانسان ، بما فيها منح سلسلة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية في اوروبا الشرقية ، وفي غيرها من الاماكن ، وقيام الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بالتوقيع على معاهدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لإعادة تاكيد مبادئ احترام حقوق الانسان . وقال إن تلك التغيرات ستؤثر تاثيرا مباشرا على المداولات التي تجريها اللجنة . وبين ان جو المصالحة السائد يدفع الى تسوية النزاعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية التي تؤدي فيها الامم المتحدة دورا حاسما واكثر نشاطا .

(السيد مافروما ، قبرص)

١٠٥ - وقال إنه لم يبق سوى نزاع دولي واحد يشوه سجل اوروبا ، وهو استمرار احتلال تركيا للجزء الشمالي من جمهورية قبرص ، وهو انتهاك لحقوق الانسان والحريات الاساسية لمواطني قبرص كافة . وقال ان جيش الاحتلال يرفض حرية التحرك والاقامة داخل حدود قبرص سواء للقبارصة اليونان أو الاتراك . واوضح ان قيام تركيا ، بالاضافة الى ذلك ، بتشبيت اكثر من ٨٠ الف مواطن تركي في قبرص يعتبر جهدا واضحا تبذله تركيا لتغيير الهيكل الديمغرافي للمناطق المحتلة ، ولاضعاف العزم السياسي للطائفة التركية القبرصية .

١٠٦ - وأردف قائلا إن مدى انتهاكات القوات التركية لحقوق الانسان وخطورة تلك الانتهاكات ، أمران قامت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان بتوثيقهما ، وقد دعت اللجنتان الى إعادة حقوق الانسان للمواطنين القبارصة جميعا . ولكنه أضاف أنه لا يمكن للأسف ، الابلاغ عن أي تقدم أحرز في هذا الميدان . بل إن آلاف القبارصة اليونان غادورا المناطق المحتلة بسبب ما قام به جيش الاحتلال من أعمال التمييز والازعاج . وقد قامت قوات الاحتلال ، علاوة على ذلك ، بتقسيم جمهورية قبرص بصورة نهائية ، وذلك عن طريق تغيير اسماء الامكنة التاريخية عمدا ، وبتدمير كمية كبيرة من التراث الثقافي لهذا البلد .

١٠٧ - وأردف قائلا إن أسوأ مآسي المسألة القبرصية تتمثل في عدد الاشخاص المفقودين الذي يقدر بـ ١ ٦١٩ شخصا ، وبينهم عدد كبير من المدنيين من بينهم نساء وأطفال وأشخاص مسنون . ولدى الحكومة القبرصية عدد كبير من الدلائل التي تشير الى أن عددا كبيرا من هؤلاء الذين يعتبرون في قائمة المفقودين شوهدوا ، أو وردت عنهم أخبار بعد أن اعتقلتهم تركيا . ولكن ، رغم ذلك ، رفض الجانب التركي خلال السنوات الست عشرة الماضية التعاون مع الجهود المبذولة لمعرفة مكان هؤلاء الاشخاص المفقودين ، وأصر على أنه لم يحتجز أي قبرصي يوناني ، وأنه ينبغي اعتبار أي شخص من هؤلاء المفقودين في عداد الاموات . ورغم انشاء لجنة معنية بالاشخاص المفقودين في قبرص في عام ١٩٨١ ، لم يتم احراز أي تقدم يذكر ، فقد تأثر عمل اللجنة بالقيود الشديدة المفروضة على صلاحياتها ، ورفض السلطات العسكرية التركية تقديم الدلائل ، والشك في موثوقية شهادة الذين أدلوا بشهادتهم .

١٠٨ - وأوضح أن حكومة قبرص تعاونت تعاونا تاما في التحقيق الذي أجري عن حالات الاشخاص المفقودين ، وسوف تستمر في ذلك . إلا أن تلك الجهود لن تثمر طالما لم تشرع اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين في العمل بفعالية أكبر . وثمة عناصر ثلاثة يجب

(السيد مافروما ، قبرص)

توفرها لتحقيق هذا الغرض ، وهي : أنه ينبغي إجراء تحقيقات اللجنة ، لا في الاراضي الموجودة تحت سلطة الجيوش التركية وحسب بل أيضا في تركيا نفسها ؛ وينبغي ضمان حرية تحرك أعضاء اللجنة الثلاثة في كل من قبرص وتركيا ؛ وينبغي أيضا توسيع نطاق عملية التحقيق لكي تشمل عملية اخراج الجثث من القبور وقيام الطبيب الشرعي بفحصها .

١٠٩ - وقال إن الامين العام ما زال يبذل جهوده كافة لايجاد حل متفاوض عليه لمسألة قبرص . وقد بذلت حكومة قبرص كل جهد ممكن للتوصل الى حل عادل يحمي حقوق ومصالح الطائفتين . ولكن يعوق هذه الجهود ، بكل أسف ، رفض الحكومة التركية التفاوض بصورة جدية ومطالبتها بتقسيم قبرص تقسيما دائما .

١١٠ - وبيّن أن شعب قبرص ما زال يضع أمله في المجتمع الدولي . وأنه يتوقع من الامم المتحدة ، بصورة خاصة ، أن تقوم بما أضفى عليها وضعها الحالي من قوة وهيبة ، بالمساعدة على ايجاد حل مرض للصعوبات الخطيرة التي يواجهها هذا البلد .

١١١ - السيد موخيكا (كوبا) : علق على حالات حقوق الانسان التي تهم وفده بصورة خاصة ، وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متيقظا في كفاحه ضد الفصل العنصري ، خشية تشجيع الاقلية البيضاء على التصلب في رأيها ، مما يؤخر بالتالي عملية القضاء على نظام الفصل العنصري . وأضاف أن الحالة التي تثير قلقا أكبر من ذلك ، هي الحالة السائدة في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ، والتي تعوق فيها أعمال العنف التي تستهدف السكان العرب ، تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

١١٢ - وبين أن حكومته تؤيد الجهود الاخيرة التي بذلها الامين العام للمساعدة على إيجاد حل للنزاع القائم في السلفادور . وقال ، في هذا الصدد إن اتفاق حقوق الانسان المبرم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني يعتبر أساسا هاما لإبرام اتفاقات اضافية .

١١٣ - ومضى يقول إن حكومة غواتيمالا ، بالرغم من جهود رئيسها ، لم تكن قادرة على ممارسة ما يكفي من السلطة لوضع حد للاغتيالات وعمليات الاختطاف والتهديدات التي تقوم بها فرق الموت . وكان الامل معقودا على أن يسهم استمرار حوار أوسلو بين حكومة غواتيمالا و "الوحدة الثورية الوطنية في غواتيمالا" في تحسين حالة حقوق الانسان في ذلك البلد .

(السيد موخيكا ، كوبا)

١١٤ - وفي السنوات القليلة الماضية ، أصبحت حقوق الانسان مسألة أخرى من المسائل التي تستغلها بعض الدول الغربية ، سعيا منها الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولإثارة الخلاف الاجتماعي في البلدان النامية . ولما كانت هذه الدول قد انتشت من جراء الاحداث التي وقعت في أوروبا مؤخرا ، ونظرا لانها مشربة بثقافة المصلحة التجارية ، فهي ترغب في استخدام الامم المتحدة كأداة لخدمة أهدافها من أجل الهيمنة ، التي ألبستها قناع القلق بشأن المسائل الانسانية .

١١٥ - وقال إنه لا يشير الى ما قد تبديه حكومة ما من قلق حقيقي فيما يتعلق بحالة خاصة يجري فيها انتهاك حقوق الانسان . ولا هو يشير الى الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في نشر معلومات عن هذه الحالات . لكن ما استدعى تساؤله إنما هو الرياء القائم على استغلال مسائل حقوق الانسان لفرض زعزعة الاستقرار السياسي وفرض نماذج سياسية على مجتمعات أخرى وإعاقة ممارسة المبادئ التي تقوم عليها الامم المتحدة ، أي احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وسيادتها .

١١٦ - والذين يعتبرون حقوق الانسان مجال عملهم الخاص هم على وجه التحديد المسؤولون الى حد بعيد عن الحالة المأساوية لشعوب نصف الكرة الجنوبي ، الذين تفتقر أغلبيتهم الكبرى الى الرعاية الصحية الاساسية والى التغذية والتعليم المناسبين . ويقع عليهم اللوم أيضا الى حد بعيد بسبب الحالة الصعبة التي تواجهها حكومات البلدان النامية ، الواقعة بين براثن أعباء الديون الضخمة ، وضرورة التكيف الهيكلي والانحطاط في ظروف سكانها المعيشية .

١١٧ - وفي حين يتباهى المتحدثون باسم كثير من بلدان الشمال القوية بحلول مرحلة جديدة سلمية في العلاقات الدولية ، فإن الفوائد المفترضة لا يجري توجيهها الى الجنوب ، الذي لا تزال شعوبه هدفا لسياسات العدوان والتدخل ، وللضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري . فمجتمعات الشمال الصناعية تعامل بلدان الجنوب بازدراء ، وتحاول في الوقت نفسه تلقين هذه البلدان ما تذهب اليه هي من مذاهب خاصة . على أنه لا يمكن القول بأن البلدان الصناعية تشكل نماذج جديرة بالثناء . وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في الحالة السائدة في تلك البلدان التي يستشري فيها كثير من المشاكل الاجتماعية الخطيرة ، ولاسيما انعدام المساواة ، والعنصرية ، ومعاملة العمال المهاجرين معاملة غير منصفة (وخاصة) من كان منهم من بلدان العالم الثالث والبغاء والعنف والمخدرات وتركيز الثروة في أيدي فئة قليلة .

(السيد موخيكا ، كوبا)

١١٨ - ولا يمكن لمواقف الرياء التي تتخذها بعض البلدان إلا أن توسع الثغرة القائمة بين مصالح العالم المتقدم النمو ومصالح العالم الثالث فيما يتعلق بالاهداف التي ادت الى إنشاء الامم المتحدة .

١١٩ - ثم قال إن للثورة الكوبية أهداف تتمثل في الدفاع عن سيادة واستقلال البلد ، وتحقيق المساواة مع التأكد من أنه بإمكان جميع الكوبيين التمتع التام بحقوق الانسان الجماعية والفردية . وحتى قبل الثورة ، كانت الولايات المتحدة تتدخل للحيلولة دون ممارسة هذه الحقوق ، وهي تصر الآن على شن حملة دعائية شرسة ضد بلده . وبالرغم من هذه العقبات ، فقد نجحت بلاده في تخفيض معدل وفيات الرضع الى ١٠,٣ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد أحياء ، وتوفر كوبا للبلدان النامية عددا من الاطباء أكبر مما توفره منظمة الصحة العالمية . وقد تم القضاء على استهلاك المخدرات كظاهرة اجتماعية وحظر البغاء كما يتمتع جميع الكوبيين بتكافؤ الفرص .

١٢٠ - ثم أشار الى شجاعة الشعب الكوبي التي لا يُشق لها غبار في كفاحه لتحرير نفسه من النظم التي كانت تدعمها الولايات المتحدة ، فقال إن الشعب الكوبي لن يقبل أبدا ما يسمى بعهد التعذيب والارهاب ، الذي يدعي وفد الولايات المتحدة أنه سائد في كوبا . وتنصيب حكومة الولايات المتحدة نفسها حكما فيما يتعلق بحقوق الانسان إنما هو إهانة لذكاء المجتمع الدولي . والولايات المتحدة تواصل تدخلها بلا وازع ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، في جميع أنحاء العالم ، متحدية بذلك القانون الدولي . علاوة على ذلك ، فإن الولايات المتحدة التي جمّعت ثروة ضخمة ، بصورة رئيسية عن طريق استغلال موارد العالم الثالث ، هي مجتمع عنصري في الصميم ، يُحرم فيه الملايين من السود والاسبانيين والهنود وغيرهم من الفئات ، من حقوقهم الاساسية الجوهرية . ولا تزال العنصرية المؤسسية قائمة في القانون الجنائي والمدني ، كما أن الممارسة تحابي الاغنياء على الفقراء ، والبيض على الفئات السكانية الاخرى . ولا تزال المناورات القانونية تسمح باستغلال الاسبانيين وغيرهم من غير البيض كيد عاملة رخيصة الاجر . وقد دأبت الحكومة على استخدام النظام القضائي في الولايات المتحدة لإدانة الحركيين السياسيين بوصفهم مجرمين أمام الرأي العام الوطني والعالمي .

١٢١ - وقد سعت حكومة الولايات المتحدة ، عن طريق حملتها الخبيثة القائمة على الاكاذيب ، الى إغراء بلدان أخرى على الانضمام الى حملتها الدعائية ضد كوبا . وحث هذه الدول على ألا تسمح لنفسها بأن تنخدع فتنجر الى اتخاذ هذا الموقف ، لان ذلك

(السيد موخيكا ، كوبا)

سيقوض احترام المجتمع الدولي لها . والقرار المتخذ في لجنة حقوق الانسان ضد بلده لا يقوم إلا على أساس الاكاذيب والتلفيقات ، ولا علاقة له البتة بحقوق الانسان . وهو ليس إلا مجرد مثل آخر من أمثلة حملات الهجوم التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد شعب بلده على مدى أكثر من ٣٠ عاما .

١٢٢ - وأشار الى أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات قد وجدت في عام ١٩٧٩ ، أن هناك نمطا من انتهاكات حقوق الانسان والحقوق القانونية للاقليات قائم في الولايات المتحدة . وتجاهلت حكومة الولايات المتحدة إدانة هذه الانتهاكات ، وفي السنوات اللاحقة تفاقمت هذه الحالة .

١٢٣ - وختم كلمته قائلا إن بلده لن يقبل التلاعب بحقوق الانسان كما لن يسمح للاقوياء بفرض ارادتهم بالقوة أيا كانت الذرائع ، وأنه سيواصل فضح الظلم والفساد الاخلاقي وانتهاك القانون حيثما وقع .

١٢٤ - السيد فريسانثوبولس (اليونان) : قال ، في معرض الاشارة الى استمرار انتهاكات حقوق الانسان في قبرص ، إن من المسائل المثيرة لبالغ القلق أنه لا تزال نحو ٤٠ في المائة من أراضي قبرص تخضع للاحتلال وما زالت تتعرض لانتهاكات خطيرة شاملة لحقوق الانسان وللحريات الاساسية . ثم أشار الى تقرير الامين العام عن تنفيذ قرار لجنة حقوق الانسان المتعلق بقبرص (A/CN.4/1990/21) ، ولاحظ أن تركيا لم تنفذ البتة قرار اللجنة ١٩٨٧/٥٠ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .

١٢٥ - وبالتالي ، فإن ٠٠٠ ٣٠٠ من القبارصة لا يزالون لاجئين في بلادهم ، على أثر الغزو التركي في تموز/يوليه ١٩٧٤ واستمرار احتلال جزء من جمهورية قبرص . وقد تم الاستيلاء على بيوتهم وممتلكاتهم وأعطيت ، بسندات ملكية زائفة ، الى أشخاص غير مالكيها القانونيين . وهنالك مفقودون لا يزال مصيرهم غير معروف بعد ١٦ عاما . ومن الضرورة المطلقة تعزيز فعالية اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين ، ولذلك فإن وفده يؤيد تماما الاقتراح المكون من ثلاث نقاط ، الذي قدمه ممثل قبرص في هذا الصدد .

١٢٦ - ويتعرض القبارصة اليونانيون في الجزء المحتل من قبرص للتنكيل المنظم ، مما يضطرهم الى مغادرة ديارهم . وقد كان عدد القبارصة اليونانيين في المنطقة المحتلة بعد غزو عام ١٩٧٤ يبلغ ٠٠٠ ٢٢ ؛ وهبط هذا العدد فأصبح الآن ٥٩٣ . وتحاول تركيا أيضا تغيير الهيكل الديمغرافي للمناطق المحتلة عن طريق النقل الجماعي لمستوطنين

(السيد فريسانثوبولس ، اليونان)

من تركيا الشرقية ، مما يولد الضغوط بل العنف أيضا بين المستوطنين والجالية القبرصية التركية . وقد رفضت تركيا بصفاقة قرار مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) وغيره من قرارات الامم المتحدة علاوة على المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة . كما وجدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان أن تركيا قد انتهكت مواد أساسية من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . ويتعرض التراث الثقافي لقبرص في الاراضي المحتلة للنهب والبيع بل للتدمير أيضا .

١٢٧ - ولان الفرد هو المستفيد الوحيد من حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كان لابد من إيلاء أهمية قصوى لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في قبرص ، لاسيما حرية التنقل وحرية الاستيطان وحرية الملكية ، وهي جميعا تشكل العناصر الاساسية المكونة للحقوق التي ينبغي للفرد أن يتمتع بها في مجتمع حر . وتسبب تعنت الجانب القبرصي التركي في إنهيار المحادثات بين الطائفتين في آذار/مارس . وقد أشار تقرير الامين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص (S/21183) الى أن الطريق المسدود الحالي قد أثار تساؤلات حول جوهر ولاية المساعي الحميدة التي أسندها مجلس الامن للامين العام ، وبالتالي حول أساس المحادثات . ومجلس الامن رفض ، بقراره ٦٤٩ (١٩٩٠) ، محاولة تغيير أساس المحادثات . وبذلك تضاءل احتمال التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة قبرص .

١٢٨ - وذكر أنه في شهري نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أعرب رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي عن بالغ قلقهم إزاء الحالة وجددوا تأكيد إعلاناتهم السابقة وتأييدهم لوحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وكرروا تأكيدهم على أن مشكلة قبرص تؤثر على العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا ؛ وأكدوا ، واضعين في الاعتبار أهمية هذه العلاقات ، على ضرورة الاسراع بإزالة العقبات القائمة أمام اجراء محادثات فعالة بين الطائفتين القبرصيتين ، ترمي الى العثور على حل عادل وقابل للاستمرار للحالة في قبرص على أساس مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الامين العام ، حسبما أكده من جديد قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) . ويواصل الامين العام جهوده المبذولة لتنفيذ خطة عمله . أما اليونان ، فسوف تواصل - بالتعاون الوثيق مع حكومة قبرص - تقديم دعمها الكامل لمهمته ، وتأمل في أن تتكلل بالنجاح عما قريب .

١٢٩ - وختم كلمته بقوله إنه لا يمكن حل مشكلة قبرص ما لم تنسحب القوات التركية المحتلة والمستوطنون الاتراك من قبرص ، ويتمكن الشعب القبرصي بأسره من التمتع

(السيد فريسانثوبولس ، اليونان)

بحرياته الاساسية وبشمار التعاون والوحدة بلا تدخل خارجي . وحث تركيا مرة أخرى على التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان وغيرها من هيئات الامم المتحدة .

١٣٠ - السيد علي (العراق) : قال ، ممارسا لحق الرد ، إنه من المؤسف حقا أن تستغل قضية نبيلة ، كقضية حقوق الانسان ، لاغراض سياسية هدفها التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتشهير بها أيضا . ونفى الوفود التي صوتت ضد ، أو لزمت الصمت إزاء مشاريع القرارات التي تنادي باحترام حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ، تتباكى على حالة حقوق الانسان في شتى أنحاء العالم . وإعتماد هذه الازدواجية في المواقف السياسية إنما ينم عن نفاق دولي فاضح .

١٣١ - وأضاف أن الولايات المتحدة الامريكية ، التي شجب ممثلها حالة حقوق الانسان في العراق في بيانه أمام اللجنة في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (A/C.3/45/SR.49) ، تتصرف في علاقاتها الدولية بعقلية رعاة البقر . فإن ممثل البلد المذكور كرر في بيانه أكاذيب وادعاءات عن العراق ، لا ترتكز على أي دليل موضوعي ، في حين أنه يغمض عينيه عن جرائم اسرائيل ، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة ، التي تقترفها بحق الفلسطينيين وبحق العرب في لبنان وبقية الاراضي العربية المحتلة .

١٣٢ - وإن الولايات المتحدة ، قد تكون أغنى بلد في العالم ، لكنها في الوقت نفسه أفقرها في احترامها لحقوق الانسان ، سواء داخل البلد أو في جرائمها العسكرية ومغامراتها البوليسية في مختلف أنحاء العالم . والكل يعرف كم من ملايين الامريكيين يعيشون على فتات القاذورات في الشوارع ، ويموتون بسبب الفقر والعجز عن إيجاد العلاج الطبي وبسبب إدمان المخدرات . وهذه هي حقوق الانسان التي يتمتع بها الامريكيون ، والتي يخجل ممثل الولايات المتحدة أن يتحدث عنها . أما ما تقوم به الولايات المتحدة من أعمال القتل والاعتقال والارهاب وعدم احترام حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وآسيا ، فهو معروف لدى الجميع . وحسبنا الاشارة الى عشرات الالاف الذين اغتالتهم قوات الولايات المتحدة العسكرية في بنما . ومن كان بيته من زجاج ينبغي ألا يرجم الآخرين بالحجارة .

١٣٣ - السيدة دين - شي - مين - هوين (فييت نام) : تكلمت ممارسة لحق الرد فقالت إنه ليس هناك سجناء سياسيون في فييت نام ، على نقيض ما أكد ممثل ايطاليا في جلسة سابقة . ومنذ تحرير فييت نام الجنوبية في عام ١٩٧٥ ، قامت حكومتها ، كجزء من

(السيدة ديـــن - شي - مين - هوين ، فييت نام)

السياسة المتساهلة والانسانية المتبعة لتحقيق الوفاق الوطني ، بتحرير ما يناهز ١,٣ مليون شخصا كانوا قد تعاونوا مع القوات المسلحة الأجنبية أثناء حرب فييت نـــام ، وأعادت اليهم صفة المواطنين . ولم تشهد فييت نام عمليات انتقامية كالتي حدثت فـــي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . والاشخاص الذين لا يزالون قيد الاحتجاز هـــم أشخاص ارتكبوا جرائم خطيرة خلال حرب فييت نام وهم مجرمو حرب ، لا معتقلون سياسيـون . ولو أجريت محاكمتهم ، لما تمكنوا من الافلات من عقوبة الاعدام أو من السجن المؤبـــد . وقد أفرج عن معظمهم على إثر عمليات العفو السنوية ، كما ساعدتهم الحكومة علـــى الاندماج من جديد في المجتمع . ولم يبق من هؤلاء قيد الاحتجاز سوى ١٢٨ شخصا ، وتنظـــر الحكومة في قضاياهم بغية إطلاق سراحهم . والاشخاص المحتجزون في فييت نام هم أشخـــاص انتهكوا القانون ؛ وليسوا قيد الاحتجاز بسبب أيديولوجيتهم أو معتقداتهم .

١٣٤ - السيدة كونتجوروجاكي (اندونيسيا) : تكلمت ممارسة لحق الرد على الملاحظـــات التي أبداها ممثل ايطاليا باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصـــادي الاوروبي ، فقالت إن الادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الانسان في تيمور الشرقيـــة لا تقوم على أي أساس من الصحة . ووجهت أنظار أعضاء اللجنة الى رسالة وجهها الممثـــل الدائم لاندونيسيا تتعلق بتيمور الشرقية ، جرى تعميمها بوصفها الوثيقة A/45/549 .

١٣٥ - ومنذ أن قرر شعب تيمور الشرقية الانضمام الى اندونيسيا من ١٤ عاما مضـــت ، سعت بعض الفئات من داخل تيمور الشرقية وخارجها الى التنكر لهذا الحق المشـــروع . وهذه الفئات المتذمرة هي التي ادعت ادعاءات لا تقوم على أساس ، سعيا منها الـــى زعزعة استقرار المقاطعة المذكورة ، وتحويل الأنظار عن التقدم الحقيقي الذي أحرز فـــي مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أي بتعبير آخـــر ، التمتع بصورة مزيدة بحقوق الانسان من جميع جوانبها .

١٣٦ - وحرية التنقل الى تيمور الشرقية ومنها وفي داخلها مضمونة ، وبلدها كـــان ولا يزال يرحب بمساهمات منظمات حقوق الانسان الفعلية في الجهود الرامية الى تحسيـــن حقوق الانسان وحمايتها . وهذا التعاون ينسجم مع أعمال بلدها الماضية في تعزيـــز احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم .

١٣٧ - السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) : قال ، ممارسا لحق الرد ، إن وفده يبدي أسفه لأن ممثل ايطاليا ، في البيان الذي أدلى به باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، قد أشار الى الأوضاع الداخلية في سوريا . وقال إن الممثل المذكور ليس في وضع يتيح له الاطلاع على الحالة في سوريا ، وادعاءاته ليس لها أساس من الصحة .

١٣٨ - السيد صديق (السودان) : تكلم ممارسا لحق الرد فقال إنه يود الرد على البيان الذي أدلى به ممثل النرويج بوصفه مستشارا خاصا لحقوق الانسان ، ومفاده إن حالة حقوق الانسان في السودان لا تتحسن . وقد سعت حكومات سودانية متتالية الى التفاوض مع قطاع من المجتمع اختار أن يلجأ الى الكفاح المسلح لتغيير الحكومة وما في بلده من نظم دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية . والجهود التي بذلتها الحكومة الحالية للتفاوض مع المتمردين قد باءت بالفشل ، وذلك أساسا بسبب التدخل الأجنبي . وقد أوصى مؤتمر وطني عقد للسلم والتنمية في الخرطوم في عام ١٩٨٩ بوضع برنامج أساسي لاجراء مفاوضات سلمية مع المتمردين . وأولت الحكومات التي تعاقبت على البلاد أيضا اهتماما خاصا لرعاية المواطنين الذين تأثروا بالنزاع المسلح في جنوبي السودان . وبلاده فخورة بشكل خاص بعملية شريان الحياة للسودان ، التي أصبحت بمثابة سابقة تاريخية .

١٣٩ - وأضاف أنه يسره أن يعلن أن حكومته قررت في الأسابيع الأخيرة أن تطلق سراح جميع المحتجزين السياسيين ، بالرغم من أنهم كانوا محتجزين لأسباب قانونية مبررة . علاوة على ذلك ، وجه رئيس جمهورية السودان ، في اجتماع عقد مؤخرا في نيويورك مع الأمين العام لمنظمة العفو الدولية ، دعوة لزيارة بلده للتحقق من جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان المزعومة في السودان . وحث جميع المعنيين بقضية حقوق الانسان على السعي الى الوقوف على الحقائق المتصلة بحقوق الانسان في السودان وغيرها من البلدان من مصادر موثوق بها ومقبولة .

١٤٠ - السيد غاشونغو (كينيا) : تكلم ، ممارسا حق الرد ، فقال إن ممثل النرويج كان قد ذكر في الجلسة ٥٢ للجنة أن النرويج تجد من المشط للهمم عمليات السجن والاحتجاز التي يتعرض لها المناصرون لحقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية في كينيا . والواقع ليس هناك أي مواطن كيني محتجز بسبب دفاعه عن حقوق الانسان أو المطالبة بالديمقراطية . وقد احتُجز ثلاثة أشخاص ، نُشرت أسماؤهم عملا بأحكام الدستور ، بموجب "قانون المحافظة على الأمن العام" ، وأن احتجازهم قيد النظر الدائم من جانب محكمة يترأسها أحد قضاة المحكمة العليا .

(السيد غاشونغو ، كينيا)

١٤١ - وأضاف أن قرار كينيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع النرويج يشكل مسألة ثنائية ، لا حاجة الى أن تكون موضع اهتمام اللجنة . وقد أُبلغت حكومة النرويج ، حسب الاصول بالظروف التي أدت الى اتخاذ هذا القرار الصعب ، وهي ظروف سببتها الانشطة غير الودية والمعادية والموقف المتفطرس لحكومة النرويج .

١٤٢ - ثم ذكر أن كينيا مجتمع منفتح يخضع لحكم القانون . وعليها ، شأنها شأن كل بلد آخر ، بما في ذلك النرويج ، مسؤولية صيانة أمنها . والافراد الذين يقومون بأنشطة منافية للامن الوطني يعاملون وفقا لقواعد الاجراءات القانونية المحددة في قانون الاجراءات الجنائية . وليس لدى كينيا ما تخفيه بصدد سجلها الخاص بحقوق الانسان .

١٤٣ - السيدة فرناندو (سري لانكا) : تكلمت ممارسة لحق الرد ، فقالت إن ممثل استراليا أشار في الجلسة ٥٣ للجنة الى حادثة وقعت مؤخرا في سري لانكا صادر خلالها ضابط شرطة وثائق معدة للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي . وأكدت بأن الوثائق موضوع البحث قد أعيدت ، وأن الشخص المعني حر في استخدامها وفقا لقوانين البلد التي تعتبر تلاعب أي شخص ، بما في ذلك أي مسؤول في الشرطة ، بأية أدلة جريمة يعاقب عليها . وأضافت بأن إعاقة حرية تدفق المعلومات ليس من سياسة حكومتها ، وأن هناك نقاشا حرا ومفتوحا لجميع المسائل في البرلمان وفي الصحافة ؛ وسوف تواصل الحكومة التعاون مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة . ووجهت دعوة للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لزيارة البلد والاطلاع على النقاش المفتوح الذي تجريه كثير من المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن مسائل حقوق الإنسان .

١٤٤ - وذكرت أن الجهود التي تبذلها الحكومة في شمال البلد وشرقه تتجه صوب إعادة القانون والنظام وإقناع منظمة نمور تحرير شعب تاميل بالمشاركة في الانتخابات . وأضافت أن الحكومة تعي بعمق مدى الالام التي يتعرض لها المدنيون في هذه المناطق ، واتخذت جميع التدابير الممكنة لحماية الحياة والممتلكات وتخفيف العناء هناك .

١٤٥ - وأعلنت أن حكومتها ستواصل الترحيب بالنقد البنّاء بهدف تعزيز جهودها للحفاظ على الحريات الاساسية المكفولة دستوريا والقواعد الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزهما . إلّا أنها تجد نفسها مضطرة لأن ترفض التقارير التي لا تأخذ في الحسبان

(السيدة فرناندو ، سري لانكا)

تعقيدات الحالة في سري لانكا ، ولاسيما في وقت تشترك فيه الحكومة ومجموعات الشاميل والمجموعات الإسلامية في مؤتمر عام يضم جميع الأطراف بهدف الوصول الى حلول سياسية تعالج الأسباب الاساسية للعنف .

١٤٦ - السيدة زاميريشكو (رومانيا) : تكلمت ممارسة لحق الرد ، فقالت إن وفدها أكد بكل صراحة ووضوح في جميع البيانات التي أدلى بها في اللجنة الثالثة ، أن رومانيا ، وهي تسير في طريق الديمقراطية على نحو لا رجعة فيه ، لم تتخط بعد العتبة التي تفصل بين بلد ما يزال يسير في طريق الديمقراطية وبلد ديمقراطي . وأعلنت عن ترحيب وفدها بالبيان الذي أدلى به ممثل كندا ، والذي قال فيه إن الحكومة الرومانية مابرحت تبذل جهدا حقيقيا لتجاوز تراث الماضي الصعب والمؤلم . وقالت إن ترحيبها هذا لا يعزى الى أن هذا الفهم سيوفر على حكومتها بذل جهود إضافية وأكثر منهجية لرفع مستوى تشريعاتها وممارستها في ميدان حقوق الإنسان لتتماشى مع أعلى المعايير الدولية ، وإنما لان البيان عبر بصدق عن أن رومانيا لديها الإرادة السياسية للاضطلاع بتلك العملية الى آخرها . وقالت إن تحقيق إطار ديمقراطي شامل للجميع هو أولا وقبل كل شيء مسالة وقت وإن وضع دستور جديد يتسم بلا شك بأهمية بالغة في هذا الصدد . وفي الوقت نفسه ، يعكف البرلمان على دراسة قوانين جديدة لتكميل وتقوية القواعد القانونية القائمة لتعزيز حقوق الإنسان بما فيها قانون بشأن الاقليات الوطنية .

١٤٧ - وذكرت أن الادعاءات التي وردت في بيان أدلى به ممثل بلد آخر فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في رومانيا ، كشفت النقاب عن عدم التزام مؤسف بالمعايير الموضوعية المقبولة دوليا في تقييم الفرق بين احترام حقوق الإنسان وانتهاكها .

١٤٨ - السيد فاجبايي (الهند) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن وفده يرفض الادعاءات غير المبررة التي أدلى بها ممثل باكستان . وأضاف أن مناصرة باكستان لحقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير الهندية ، في الوقت الذي تدعم فيه الإرهاب والانفصال والتعصب وتحرض عليها ، يمثل تناقضا خطيرا ينبغي أن تتجنبه . فالارهابيون الذين ذكرهم قد قتلوا وشوهوا آلاف الناس الابرياء ، وتسعى السلطات الهندية جاهدة لمعاقبة المذنبين ، وإعادة الحياة الطبيعية . وإن الإشارات الانتقائية للاضطرابات في جامو وكشمير لا يمكن أن تخفي أن باكستان تقف وراء المحرضين على تلك الاضطرابات .

(السيد فاجبايي ، الهند)

١٤٩ - وعلاوة على ذلك ، فإن سجل حقوق الإنسان لباكستان في محافظتي السند وبلوخستان التابعتين اليها هو سجل ملطخ . وإن تعريفها لحق تقرير المصير الذي يخدم مآربها الذاتية والذي لا ينطبق على الأجزاء الأصلية من الدول ذات السيادة ، يمكن أن يكون صيغة لتقطيع أوصال باكستان نفسها فضلا عن أماكن أخرى . وقد أعربت مجموعات لغوية شتى داخل باكستان عن سخطها . وإذا ما طبقت باكستان على نفسها تعريفها لتقرير المصير فإن آثاره على ذلك البلد سوف تكون خطيرة .

١٥٠ - واختتم بيانه قائلا إن الهند تسعى الى تعزيز اتفاق الصداقة والتعاون الذي عقدته مع باكستان في حين أن كل المؤشرات الصادرة عن باكستان تدل على محاولتها لتقويضه . وفي عالم بدأت تحل فيه الثقة محل الشك والمواجهة ، ينبغي للبلدين أن يعملا معا لتقوية الأمن والثقة . وإن محاولات باكستان المتواصلة لإثارة المشاكل عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للهند تتعارض مع التيار القوي والبنّاء الذي ترغبه بقية العالم .

١٥١ - السيد حسين (باكستان) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن الردود على معظم المسائل التي أثارها ممثل الهند في بيانه وردت في البيان الذي أدلى به وفده في وقت مبكر من الجلسة ومع ذلك فإنه لابد من الإدلاء ببعض النقاط من أجل تصحيح السجل . فمسألة جامو وكشمير ما تزال على جدول أعمال مجلس الأمن ، وما يزال الأمر يتطلب أن يمارس شعب كشمير حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء عام يجري تحت إشراف الأمم المتحدة كما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وأية انتخابات تجري تحت الرقابة الهندية لا يمكن أن تكون بديلا عن استفتاء عام من هذه القبيل ، وهو ما أقر به مجلس الأمن في قراريه الصادرين في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٧ . وأضاف أن كشمير أرض متنازع عليها ، وانتفاضة شعب كشمير ضد الاحتلال الهندي ليست مشكلة داخلية للهند ، ولا يمكن للهند أن تتهرب من مسؤوليتها عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق توجيه اتهامات عديمة الأساس بالتدخل ضد باكستان .

١٥٢ - وذكر أن تقريرا صادرا عن منظمة هندية لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كشف النقاب عن قيام السلطات الهندية بمضايقة وتعذيب الناس الأبرياء ، وعن وقوع حالات من الإحراق المتعمد على نطاق واسع . وجاء في تقرير آخر صدر أيضا في آب/أغسطس ١٩٩٠ وصف لعمليات قتل عشوائية لحوالي ٣٠٠ الى ٤٠٠ شخص في أيار/مايو من العام نفسه .

(السيد حسين ، باكستان)

١٥٣ - ومضى قائلا إن ممثل الهند أدلى بملاحظات لا مبرر لها حول باكستان تشكل تدخلا فظا في شؤونها الداخلية . وأضاف أن وفده حصر تعليقاته بالأحداث التي جرت في كشمير التي تعتبر أرضا متنازعا عليها ، ولم يتطرق الى أعمال العنف في بنجاب الهندية حيث أبلغت التقارير عن قتل ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ شخص منذ بداية عام ١٩٩٠ ، أو عن بقاع أخرى في الهند . فهذه تعتبر مشاكل داخلية هندية ، وتتعاطف باكستان كليا مع الهند في المشاكل التي يتعين أن تعالجها . إلاّ أنه يقع على عاتق الهند ، فيما يتعلق بكشمير ، التزام معنوي بالامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة واحترام التزامها أمام شعب كشمير والمجتمع الدولي . وقال إن ممثل الهند أشار الى الإرهاب . وأضاف أن الإرهاب الوحيد الذي يوجد في كشمير هو الإرهاب الذي تشنه القوات الهندية ضد الرجال والنساء والاطفال العُزَّل .

١٥٤ - السيد بورغوغلو (تركيا) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن وفده ذكر في مناسبات عديدة أن الاتهامات المعادية المتعلقة بمسألة قبرص لا يمكن أن تخدم بحال من الاحوال الجهود الرامية الى التوصل الى حل . فقد نشأت مشكلة قبرص أصلا في عام ١٩٦٣ عندما قام القبارصة اليونانيون ، بتشجيع من اليونان ، بطرد القبارصة الاتراك بالقوة من جميع أجهزة الدولة المنشأة في عام ١٩٦٠ لإنفاذ حق كل من الطائفتين في تقرير المصير . وتلا هذا العدوان الذي وضع نهاية للدولة القبرصية ، قيام القبارصة اليونانيين بهجمات مسلحة ضد القبارصة الاتراك ، مما أجبر هؤلاء على ترك قراهم وأحيائهم والعيش في مناطق محصورة ومنقطعة عن باقي العالم . وواصلت الإدارة القبرصية اليونانية بعد ذلك ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للقبارصة الاتراك طيلة السنوات الإحدى عشرة التالية لذلك .

١٥٥ - وطالما استمر القبارصة اليونانيون في إظهار عداوة من هذا القبيل ضد القبارصة الاتراك ، فسوف يكون من المستحيل تهيئة مناخ من الثقة بين الطرفين ، وهو شرط أساسي للوصول الى حل . وطالما استمر القبارصة اليونانيون في مهاجمة القبارصة الاتراك ، وهم شركاء المستقبل الذين لا مناص للقبارصة اليونانيين من الوصول الى تعايش معهم ، فإنه من غير المتصور حدوث تقارب بين شعبين الجزيرة يمكن أن يؤدي الى حل وطالما استمر القبارصة اليونانيون في التفكير بعقلية قائمة على إحساسهم بضرورة إخضاع القبارصة الاتراك ، وهي عقلية لم تتمخض عن شيء سوى المعاناة لمدة ٣٧ عاما ، فسوف يكون من المستحيل إنشاء اتحاد فيدرالي قائم على طائفتين ومنطقتين على أساس المساواة بين الطرفين كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

(السيد بورغوغلو ، تركيا)

١٥٦ - وأردف قائلا إن الاتهامات التي أدلي بها مرة أخرى لا تعطي سببا للتفاؤل . ومن الافضل للقبارصة اليونانيين أن يتخلوا نهائيا عن عقليتهم الضارة والخطيرة . وقد طُلب اليهم بمقتضى أحكام قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل من شأنه أن يفاقم الحالة ويضر ببعثة المساعي الحميدة للامين العام .

١٥٧ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به الامين العام في اجتماع قمة مؤتمر التعاون والامن في اوروبا ، لماذا لم ترد أي إشارة الى أن الامين العام ذكر فيه أيضا بأن مسألة قبرص قد استمرت لمدة سبعة وعشرين عاما ، مع أن هذه الكلمات هي العبارات الرئيسية في بيانه ، ويتفق الوفد التركي تمام الاتفاق مع الامين العام بشأن هذه العبارات الرئيسية .

١٥٨ - واسترسل قائلا إن اليونان استمرت أيضا في تكرار نفس الكلام الذي لم يفض الى أية نتيجة . وبذلت كل ما في وسعها لضم قبرص بل وحرضت على وقوع انقلاب في تموز/يوليه ١٩٧٤ واضعة ذلك الهدف في أذهانها . ولهذا فهي تتحمل مسؤولية كبيرة جدا عن المشكلة وليست في موقف يسمح لها باتهام الآخرين .

١٥٩ - واختتم بيانه قائلا إن طريق الوصول الى تسوية للقضية قد أشير اليه في قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي دعا الطائفتين لمواصلة بذل جهودهما للوصول بحرية الى حل مقبول بصورة متبادلة عن طريق مفاوضات يجريها شعبا الجزيرة على قدم المساواة .

١٦٠ - السيد رزّوقي (الكويت) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن الوفد العراقي لا يستحق أن يُعطى شرف الرد . فالنظام العراقي هو نظام خارج عن القانون ، ووحشيته معروفة جيدا ، وينبغي على ممثله أن يخجل من طلب الكلام عن أي موضوع يتعلق بحقوق الإنسان .

١٦١ - وذكر أن وفده يود أن يثني على جميع الذين تكلموا عن انتهاك حقوق الإنسان في الكويت ، وأن يعرب لهم عن امتنانه الخالص . ووجه امتنانا خاصا لممثل الولايات المتحدة ولحكومة الولايات المتحدة وقال إنها فعل كل ما في وسعها لتخفيف معاناة الكويت واستعادة الشرعية فيها .

١٦٢ - السيد اليادي (قبرص) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن ممثل تركيا قام بمحاولة واهية للتهرب من مسؤولية بلده عن الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان في قبرص . وأضاف أن تركيا لم تكن مقنعة كذلك عندما تحدثت عن قبولها للمبادئ الأوروبية في إطار سعيها للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي ويمكن أن تُرى طبيعتها الحقيقية من خلال سياستها بشأن قضية قبرص .

١٦٣ - وأضاف أن الدولة القبرصية التركية الزائفة تعتمد كليا على دعم تركيا السياسي والعسكري والمالي في انتهاك فاضح لقرارات الأمم المتحدة . وطالما استمرت في احتلال جزء كبير من أراضي جمهورية قبرص ، فلن تكون تركيا قادرة على إظهار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة ، ولا يمكنها أن تفعل ذلك إلاّ عن طريق سحب قواتها التي يبلغ عددها ٣٥ ألف جندي وسحب المستوطنين المستعمرين الذين يبلغ عددهم ٨٠ ألف شخص من الجزيرة . وتفتقر تركيا للمكانة المعنوية التي تسمح لها حتى بالتلميح لحقوق الإنسان ، بعد أن إدانتها اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان لما تقترفه من انتهاكات جسيمة ومنتظمة وشاملة لحقوق الإنسان لشعب قبرص ولمواطنيها في البر الرئيسي .

١٦٤ - السيد كريسانثوبولوس (اليونان) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إنه من المثير للعجب أن يستشهد ممثل تركيا بانقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ الذي قام به متآمرون يقضون الآن أحكاما بالسجن المؤبّد في اليونان . وينبغي تذكير الممثل أن مجلس الأمن أعاد الى الأذهان في الفقرة الثانية من ديباجة قراره ٦٤٩ (١٩٩٠) قرارات المجلس ذات الصلة المتعلقة بقبرص ، وهي القرارات التي مايزال ينتهكها ممثل البلد المذكور . ويجب على تركيا أن تنصاع لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بقبرص دون استثناء .

١٦٥ - السيد مينون (الهند) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن بيانات باكستان الاستفزازية لا يمكن أن تغير من مركز جامو وكشمير بوصفهما جزءا لا يتجزأ من الهند ، ولا تغير من التزام الهند بحقوق الإنسان . ويأمل أن تتوقف باكستان عن التدخل في الشؤون الداخلية للهند عن إعاقة جهود الهند في الحفاظ على علاقات حسن الجوار عن طريق اللجوء الى المواجهة والعنف ، وينبغي عليها أن تستغل حاجة البلدان النامية للعمل معا من أجل تحسين حالة شعوبها بدل الخوض في أنشطة خطيرة واستفزازية وسيئة .

١٦٦ - السيد حسين (باكستان) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه جوابا على المسائل التي أثارها ممثل الهند ، يود فقط أن يوجه الانتباه الى النقاط التي أثارها وفده في وقت سابق .

١٦٧ - وذكر أن منظمة هندية لحقوق الإنسان أوفدت فريقا مؤلفا من أربع نسوة الى كشمير في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وأفاد هذا الفريق أن الدولة تستخدم قوات الأمن لإرهاب شعب كشمير من أجل إخضاعه . كما ورد وصف للحالة الكئيبة في كشمير المحتلة في تقرير نشرته إحدى الصحف في الولايات المتحدة مؤخرا .

١٦٨ - واختتم بيانه قائلا إن باكستان ستواصل سياستها الرامية الى تطوير علاقات حسن جوار مع الهند وغيرها من بلدان المنطقة ولكنها تود في الوقت نفسه أن تطمئن عن نوايا الهند في هذا الصدد . وإن التوصل الى تسوية سلمية لنزاع كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة سوف يثبت إخلاصها .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥